مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٧٣**

الخميس، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو/السيد لاميك	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	أذربيجان	السيد موسييف
	الأرجنتين	السيدة بيرثيفال
	أستراليا	السيد بلس
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد أو جون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد لي تشوان شوا
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مكيل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دولورنتيس

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2013/460)

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2013/463)

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2013/663)

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2013/678)

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2013/679).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2013/460)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2013/463)

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2013/663)

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2013/678)

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2013/679)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي رواندا وصربيا وكرواتيا للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم للاشتراك في هذه الجلسة: القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ القاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ السيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ السيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2013/460 و S/2013/463، وتتضمنان تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على التوالي.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقتين S/2013/678 و S/2013/663، وتتضمنان رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على التوالي.

كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/679، رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي تيودور ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أخاطب مجلس الأمن مرة أخرى كرئيس للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. أود أن أهنئ السفير جيرار أرنو، ممثل فرنسا، على توليه رئاسة المجلس. وفرنسا معروفة بدعمها المتواصل للعدالة الدولية. وأتمنى له أعظم النجاح في أداء مهامه.

(تكلم بالإنكليزية)

أمثل أمام المجلس اليوم بصفتيَّ كرئيس لمحكمة يوغوسلافيا السابقة ولآلية تصريف الأعمال المتبقية. وقُدم التقريران المكتوبان بشأن هاتين المؤسستين إلى المجلس في الشهر الماضي. وفي ملاحظاتي اليوم، أود التركيز على المسائل الأكثر أهمية والواردة تفصيلاً في هذين التقريرين المكتوبين. ولكن، قبل أن أفعل ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن امتناني للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. وأود التنويه، بصفة خاصة، بالريادة الاستثنائية لغواتيمالا على مدار هذين العامين المنصرمين.

استمر دعم غواتيمالا للمحكمتين وللآلية خلال هذه الفترة الحرجة من عملية الانتقال فضلا عن كونه بنّاء وجديرا بالتقدير الحقيقي. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدعم المستمر والمساعدة المقدمتين من مكتب المستشار القانوني إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإلى الآلية على حد سواء.

وأود أولا أن أطلع المجلس على التقدم الذي أحرزته المحكمة نحو إنجاز ولايتها وإغلاقها. فقد واصلت المحكمة إحراز تقدم في إنجاز القضايا الأخيرة المعروضة عليها. ومنذ آخر تقرير قدمته عن استراتيجية الإنجاز (S/2013/308) أصدرت المحكمة خمسة أحكام. ففي الدوائر الابتدائية، صدرت أحكام في قضيتي برليتش وآخرين، وستانيشيتش وسيماتوفيتش. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت دائرة الاستئناف حكما بموجب القاعدة ٩٨ مكررا في قضية كارادزيتش. وأخيرا صدر حكم ابتدائي وحكم استئنافي في قضيتين تتعلقان بانتهاك حرمة المحكمة.

ولم يطرأ أي تغيير على المواعيد المتوقعة لصدور الأحكام في سبع من الـ ١١ قضية المتبقية أمام المحكمة. وعلى وجه الخصوص، فإن المواعيد المتوقعة فيما يتعلق بإصدار أحكام الاستئناف في قضايا بوبوفيتش وآخرين، وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وتوليمير، وستانيشيتش وزوبليانين، وبرليتش وآخرين لم تتغير. وما تزال محاكمة هادزيتش تمضي على المسار الصحيح أيضا، ويتوقع إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وبالمثل تمضي إجراءات محاكمة ملاديتش على قدم وساق، ويتوقع إنجازها بحلول منتصف عام ٢٠١٦، على نحو ما سبق توقعه.

وتتسم حالات التأخير في ثلاث قضايا من مجموع الأربع قضايا المتبقية بطابع محدود للغاية. فقد تأخر إنجاز المحكمة حكمي استئناف في قضية ساينوفيتش وآخرين التي تشمل متهمين عديدين، وفي قضية دورديفيتش شهرا واحدا فقط. وقد كان متوقعا صدور أحكام استئنافية في تلك القضيتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ غير أن من المتوقع صدورها الآن في ٢٣ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على التوالي. وقد كان هذا التأخير القصير الأجل نتيجة لعوامل مختلفة، بما في ذلك الطابع المعقد للقضيتين، وضخامة عبء العمل الذي يضطلع به القضاة المعنيون.

وفي الأصل كان مقررا صدور الحكم الابتدائي في قضية كارادزيتش في تموز/يوليه عام ٢٠١٥، غير أن من المتوقع الآن صدوره في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥. ويعزى التأخير

في تلك القضية إلى الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف بموجب القاعدة ٩٨ مكررا في تموز/يوليه من هذا العام. ففي ذلك الحكم، نقضت دائرة الاستئناف قرار الدائرة الابتدائية بتبرئة السيد كارادزيتش من التهمة ١ من لائحة الاتهام الموجهة ضده ووجهت الدائرة الابتدائية بتحديد المسؤولية الجنائية لكاراديتش بعد الاستماع إلى أدلة الدفاع. وعقب حكم دائرة الاستئناف، قررت الدائرة الابتدائية أن هناك ضرورة لتمديد ثلاثة أشهر إضافية لتمكين هيئة الدفاع من تحضير وتقديم دفاعها.

وأخيرا، تأخر أيضا إنجاز المحاكمة في قضية شيشيلي. ففي تلك القضية سبق أن أصدرت الدائرة الابتدائية أمرا بتحديد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر موعدا لصدور الحكم. غير أن المتهم قدّم طلبا في تموز/يوليه بشأن تنحية أحد القضاة في محاكمته. وقررت هيئة القضاة المعينين للنظر في تلك المسألة تأييد الطلب بأغلبية أعضائها. وعليه، فقد عيّن قاض آخر في هيئة الدائرة الابتدائية. وما يزال القاضي المعيّن حديثا يواصل دراسة سجل المحاكمة ومراجعة الوثائق ذات الصلة. وعند إنجازه لتلك العملية ستكون هيئة المحكمة في وضع يمكّنها من البت في الخطوات التالية من القضية. وسأوافيكم – بطبيعة الحال – بمزيد من المعلومات عن هذه القضية في تقريري المقبل عن استراتيجية الإنجاز.

وعلى النحو المبيّن في تقريري، فإن جميع القضايا التي تنظر فيها المحكمة ستنجز تقريبا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن بين القضايا الست التي لن تنجز المحاكمات فيها في ذلك الحين، سيتأخر إنجاز نصفها، وتشمل قضايا المتهمين الذين ألقي القبض عليهم مؤخرا، وهم السيد كاراديتش، والسيد ملاديتش، والسيد هادزيتش. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتوقع إصدار حكمي استئناف في قضيتي توليمير وستانيشيتش وزوبليانين في الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٥. وأخيرا يتوقع صدور الحكم في قضية برليتش وآخرين التي تشمل متهمين عديدين في منتصف عام ٢٠١٧. وأشير إلى أن حكم الدائرة الابتدائية لم يصدر في القضية الأخيرة إلا في أواخر أيار/مايو وأن محضر المحاكمة كان ضخما للغاية، إذ بلغ عدد صفحاته ما يقرب من ٢٥٠٠ صفحة أو ما يزيد على ٤٠٠٠ صفحة في شكل وثائق الأمم المتحدة. وتشمل القضية أيضا عددا كبيرا من الطاعنين ومقدمي الطعون المتوقعين. وقد أسهمت تلك العوامل في التأخير النسبي للموعد المتوقع لصدور حكم الاستئناف.

وبطبيعة الحال، فإنني أشعر بالأسف لتأخير صدور الحكم في بعض القضايا، وأننا لن نتمكن من إنجاز جميع المهام القضائية التي تضطلع بها المحكمة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومع ذلك أشير إلى أن العديد من حالات التأخير التي ذكرتها فيما يتعلق بعدم تمكننا من إنجاز جميع المهام القضائية التي تضطلع بها المحكمة بحلول نهاية عام ٢٠١٤ تعزى بشكل مباشر إلى عوامل خارج عملية إدارة تلك القضايا، وتعكس الغموض الملازم لعمليات توقع الوقت اللازم للبت في قضايا بالغة التعقيد، بالإضافة إلى شعور سابق بعدم التيقن من القضايا التي ستتم إحالتها إلى الآلية في مرحلة الاستئناف.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن المحكمة ستبذل قصارى جهدها للتأكد من أن مواعيد الإنجاز المتوقعة تمضي على النحو المخطط لها. وعلى وجه الخصوص، فإن دوائر المحكمة تواصل التنسيق بصورة وثيقة مع قلم المحكمة للتأكد من أن التخفيضات الكبيرة في عدد الموظفين لن تؤثر سلبا على قدرة المحكمة على إنجاز المحاكمات وإجراءات الاستئناف على نحو يتسم بالكفاءة والنزاهة. وأعرب كدأبي دائما عن تقديري العميق للعمل الشاق الذي يضطلع به العديد من موظفي المحكمة الموهوبين، ولتفانيهم بشكل يومي.

ومع ذلك أشير إلى أن الروح المعنوية للموظفين ما زالت تتأثر سلبا بإدراك العديد منهم أن عقود عملهم لن تجدد. وما زلت أواصل العمل مع رئيس قلم المحكمة والآخرين فيما يتعلق باتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الروح المعنوية للموظفين. ومع ذلك يواصل الموظفون السعي إلى الحصول على عمل في أماكن أخرى أكثر أمنا. ويقينا، فإن مغادرة الموظفين تشكّل تحديات إضافية أمام سعينا الدؤوب للحفاظ على المواعيد المتوقعة من قبل لصدور الأحكام.

وكما أبلغت المجلس في السابق، فإن التهديدات الأخرى المحتملة لإنجاز المحاكمات والطعون في مواعيدها إنما تنشأ عن الظروف الفريدة للمحكمة – التي يوجد مقرها على بعد آلاف الكيلومترات من مسرح الجرائم المزعومة، وتتطلب ترجمة كم هائل من الوثائق إلى لغات متعددة، علاوة على أن المحكمة مطالبة بالنظر في حجم هائل من الأدلة لم تألفه المحاكم الجنائية المحلية. وقد طورت المحكمة نظما وعمليات فاعلة من أجل التصدي لتلك التحديات. مع ذلك – وخصوصا في بيئة تتسم بتقليص الحجم – فما زلت في وقت نواصل فيه اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إغلاق المحكمة على نحو منظّم، متيقظا للغاية بشكل خاص لضمان استمرار توفر الخدمات اللازمة لمهام المحكمة لفترة كافية من أجل كفالة إنجاز المحاكمات الابتدائية ومحاكمات الاستئناف وفقا للجدول الزمني المتوقع سابقا.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن فترة عضوية جميع قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ستنتهي بنهاية هذا الشهر، وأن هناك ضرورة إلى اتخاذ إجراءات من قبل مجلس الأمن. وقد طلبت عبر الطلبين اللذين تقدمت بهما في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر تمديد فترة ولاية القضاة طوال الفترة التي يتوقع فيها إنجاز آخر المحاكمات الابتدائية ومحاكمات الاستئناف. وقد استرشدت عند تقديم هذين الطلبين باعتبارات توفير الحد الأقصى من الكفاءة والشفافية. وفي الواقع، فإن من شأن تمديد فترات ولاية القضاة على نحو يتلاءم مع الإجراءات التي يضطلعون بها أن يعزز المحكمة، فضلا عن ادخار الوقت الثمين لمجلس الأمن.

أعرب عن امتناني لنظر المجلس في طلباتي.

وقبل أن أختتم تقريري عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أود أن أشاطركم بعض الأفكار القائمة على الزيارة التي قمت بها إلى البوسنة والهرسك في الأسبوع الماضي. لقد عقدت اجتماعات مع الضحايا من مختلف الطوائف، وشاركت في مؤتمر بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة. أكدت المناقشات في ذلك المؤتمر على أهمية العمل الذي اضطلعت به المحكمة في يوغوسلافيا السابقة. غير أن المحادثات التي جرت خلال زيارتي أكدت لي أيضا أن عمل المحكمة، رغم أهميته، لا يمكن أن يلبي جميع احتياجات المنطقة. بل ينبغي للمجتمع الدولي بدلا من ذلك دعم المبادرات التكميلية الإضافية التي تحقق المصالحة من خلال الحوار والرد العيني.

وأود، على وجه الخصوص، أن أحث الدول الأعضاء على دعم الجهود الرامية إلى تعويض ودعم ضحايا الحرب في يوغوسلافيا السابقة. لا يزال كثيرون من أولئك الضحايا يواجهون تحديات خطيرة فيما يتعلق بالإصابات التي تعرضوا لها في وقت الحرب. وبصورة أعم، أثلجت صدري بصفة خاصة المحادثات التي شاركت فيها أثناء اجتماع عقد في منطقة بريبدور. أجرى الممثلون المحليون لجمعيات الضحايا من مختلف الطوائف حوارا بناء وتطلعيا. وخلال الأشهر القادمة، يحدوني الأمل في بحث إمكانية تشجيع مبادرات مماثلة على الصعيد المحلي. وفي رأيي، فإن هذا النوع من

الحوار تكملة لازمة لعمل المحكمة وأساسي لتحقيق السلام والمصالحة في يوغوسلافيا السابقة.

أود الآن أن أنتقل إلى عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

بعد افتتاح فرع الآلية في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، فإن المؤسسة كاملة التشكيل الآن. وأشعر بعميق الامتنان للمدعي العام للآلية، السيد حسن بوبكر جالو، ورئيس قلم المحكمة، جون هوكنغ، وموظفي الآلية وموظفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والقائمين على أمرهما، على كل ما قاموا به لضمان البدء السلس لعمل فرع لاهاي، كما سبق أن فعلوا لدى بدء العمل في فرع أروشا. وأشعر بنفس القدر من الامتنان لكل ما يواصلون القيام به لكفالة كفاءة وفعالية أداء الآلية.

وحيث تمضي الآلية قدما في عامها الثاني، فإنها تعمل الآن في قارتين وقد ورثت العمل من المحكمتين ذاتا الصلة وإن كانتا منفصلتين، وهما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهناك العديد من التحديات التي ترافق السنوات الأولى لأي مؤسسة جديدة، وهذا ما يجعل العمل مثيرا ومجزيا على حد سواء. ولحسن طالع الآلية أنه، في مراحل تكوينها، فإنه يمكنها التعلم من أفضل ممارسات سلفتيها والبناء عليها، فضلا عن الاستفادة من خبرة ومواهب زملائنا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومن ثم فإن التقدم المحرز حتى الآن هو نتيجة مشروع تعاوني بحق.

وكما يعلم أعضاء المجلس، تشمل ولاية الآلية كلا من الأعمال القضائية وبعض المهام الأساسية الأخرى. ويتوقع اكتمال النظر في الاستئناف الوحيد المقدم حتى الآن بشأن أحد الأحكام، قضية نغيراباتواري، بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، أواصل أنا وزملائي القضاة معالجة طائفة متنوعة من المسائل القضائية، بدءا من طلبات تنويع تدابير الحماية إلى الطلبات المتعلقة بادعاءات ازدراء المحكمة. ويتوقع أيضا أن تنظر الآلية في دعاوى الاستئناف، إن وجدت، في قضايا شيشيلي، كارادیتش، هادزيتش، وملاديتش ويجب أن تبقى مستعدة لمعالجة أي مسائل قضائية إضافية قد تعرض عليها، مثل طلبات مراجعة الأحكام أو أوامر إعادة المحاكمة. وعلى الرغم من أننا لا نعلم متى سيلقى القبض على الفارين الثلاثة المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحقهم لوائح اتهام ويتوقع محاكمتهم أمام الآلية أو متى سيسلمون أنفسهم، إلا أنه يحدوني وطيد الأمل أن يكون ذلك في القريب العاجل، وأدعو أعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى بذل قصارى الجهد لجعل هذا الأمل حقيقة.

وهذه الآلية، بطبيعة الحال، مسؤولة عن العديد من المهام الأخرى بالإضافة إلى الأعمال القضائية، بما في ذلك كفالة رصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية، توفير خدمات الحماية للشهود والضحايا، تنفيذ الأحكام الصادرة بحق الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الاستجابة لطلبات المساعدة الواردة من المحاكم الوطنية، وإدارة محفوظات كل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وترد التفاصيل المتعلقة بأنشطة الآلية في تلك المجالات في تقريري المكتوب، أود فحسب أن أشدد على أننا نضطلع بشكل كامل بمسؤولياتنا في تلك المجالات ونحرز تقدما جيدا.

وقد أشرت قبل لحظات إلى أهمية مساعدة الدول الأعضاء في ما يتعلق بالقبض على الفارين المتبقين الذين يتوقع أن تتم محاكمتهم أمام الآلية. وفي الحقيقة، فإن الآلية تعتمد على تعاون المجتمع الدولي في كل ما تقوم به، وتعتمد بصفة خاصة على تعاون الدول المتضررة، بما في ذلك كل من رواندا ودول

يوغوسلافيا السابقة. وسوف يظل للعلاقات والشراكات القوية مع تلك الدول وغيرها من الدول والمنظمات، أهمية بالغة لمضي الآلية قدما، بالنظر إلى ولايتها الفريدة في أن تكون مؤسسة مؤقتة تتسم بالكفاءة يتقلص حجمها ومهامها بمرور الوقت.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أفيد أنه، قبل عدة أسابيع، قمت أنا والقاضي يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمدعي العام جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وللآلية، إلى جانب ممثلي قلمي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية، بزيارة كيغالي، حيث عقدنا اجتماعات مثمرة للغاية مع المسؤولين الحكوميين. وكنت أيضا في سراييفو في الأسبوع الماضي، وآمل أن أعود إلى المنطقة مرة أخرى في السنة المقبلة. إن هذا النوع من الاجتماعات، سواء مع المسؤولين الرفيعي المستوى أو مع المسؤولين على المستوى التشغيلي، حاسمة الأهمية للمساعدة في كفالة بقاء قنوات الاتصال مفتوحة والتعريف بشكل كامل بطبيعة وأثر الانتقال وفهمهما بصورة تامة، ولا سيما في المجتمعات المحلية الأكثر تأثرا بعملنا في كل من رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة، خلال مرحلة الانتقال هذه بين المحكمتين الجنائيتين المخصصتين والآلية.

والمسألة التي ما زالت تثار، وتكتسي أهمية خاصة بالنسبة لكثيرين في تلك المجتمعات المحلية، تتعلق بإمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بعمل المحكمتين. وفي القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، طلب المجلس إلى الآلية، إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التعاون مع رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة وغيرها من الأطراف المعنية لتسهيل إنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق عن طريق توفير إمكانية الحصول على نسخ من السجلات العامة لمحفوظات المحكمتين والآلية، بما في ذلك عن طريق مواقعها على شبكة الإنترنت. وفي ما يتعلق بالدور الذي تضطلع به الآلية، يمكنني أن أؤكد لكم أننا نأخذ مسؤولياتنا في هذا الصدد بشكل جدي. وفي الأشهر والسنوات القادمة، سوف نواصل اتخاذ خطوات لكفالة أن هذه الإمكانية متاحة على نطاق واسع، سواء عبر شبكة الإنترنت أو عبر وسائل أخرى، ونحن نرحب بالأفكار والمقترحات المقدمة من جميع الأطراف المعنية. وأتطلع إلى تقديم تقرير إلى المجلس بشأن التقدم الذي أحرزناه، فضلا عن التطورات الأخرى، في تقريري الخطي التالي بالنيابة عن الآلية في العام القادم.

وكما هو دأبي دائما، أمثل أمام المجلس ملتزما بأكبر قدر ممكن من الشفافية التامة. غير أن الأمل يحدوني في ألا تعطي مناقشتي الصريحة للتأخيرات والتحديات والمخاطر المستقبلية المحتملة انطباعا سلبيا بلا داع عن المحكمة. ويظل موظفو وقضاة المحكمة والآلية ملتزمين التزاما شديدا بإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف بكفاءة وبما يتفق مع أعلى معايير عدالة الإجراءات.

وفي الواقع، فإن الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هذا العام أتاحت فرصة سانحة للتفكير في الإنجازات الهائلة للمحكمة.

وما حققته المحكمة خلال العقدين الماضيين كان رائعا. فقد ألقت القبض على جميع الأفراد المتهمين البالغ عددهم ١٦١ متهما، وأرست مجموعة موثوقا بها وواسعة النطاق من القانون الإجرائي والموضوعي المتعلق بالجرائم الدولية الخطيرة، وأعانت النظم القضائية الوطنية على إجراء المحاكمات الخاصة بها لهذه الجرائم، وساعدت على وضع حد للإفلات من العقاب، حتى بالنسبة إلى القادة الوطنيين أو العسكريين. وهذه الإنجازات هي انعكاس ليس لمجرد العمل والتفاني بشكل جاد من جانب موظفي المحكمة وقضاتها، ولكن أيضا للمساعدة الرئيسية المقدمة إلى المحكمة من الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

وبدون هذا الدعم، لم يكن ممكنا نجاح التجربة الجريئة في العدالة الدولية التي بدأها المجلس عام ١٩٩٣.

وبينما تعمل الآلية على المضي قدما بالإرث الناجم عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أعلم أنها ستكون خير خلف لهاتين المؤسستين، وستظل رمزا لتصميم المجتمع الدولي والمجلس على وضع حد للإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي يونسن.

القاضي جونسون (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم خالص التهاني لممثل فرنسا التي تتولى رئاسة مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن ممثلي تشاد، وشيلي، وليتوانيا، ونيجيريا على انتخاب دولهم أعضاء في مجلس الأمن للفترة التي تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. أتمنى لهم جميعا كل التوفيق في تأدية المهام الموكلة إليهم بنجاح.

وأود أيضا أن أشكر ممثلي أذربيجان، وباكستان، وتوغو، وغواتيمالا، والمغرب على خدمة دولهم في مجلس الأمن التي تقترب من انتهاء ولايتها، وأن أعرب عن امتنان المحكمة بكاملها لجميع الحكومات الممثلة في المجلس على الدعم المتواصل الذي تقدمه بينما نقترب من انتهاء ولايتنا وإغلاق المحكمة. وعلى وجه الخصوص، أرجو أن تسمحوا لي في هذه المناسبة أن أعرب عن خالص امتناني لممثل غواتيمالا. إن قيادة بلده الممتازة كرئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في العامين الماضيين أدت إلى استمرار التواصل والتعاون الممتازين بين المحكمتين والفريق العامل، مما يساعد على كفالة أن يظل المجلس وتظل المحكمتان على علم باحتياجات وشواغل بعضها البعض، الأمر الذي يتصف ببالغ الأهمية لا سيما في هذا الوقت الهام من المرحلة الانتقالية التي نقترب فيها من عملية الإغلاق.

وإنه لشرف عظيم، كما هو الحال دائما، أن تتاح لي هذه الفرصة كي أخاطب أعضاء مجلس الأمن، وأن أزودهم بالمعلومات المستكملة عن التقدم المحرز نحو إنجاز عملنا. قبل كل شيء، أود أن أعرب عن خالص امتناني للقضاة والموظفين السابقين والحاليين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على كل العمل المضني الذي قاموا به والتفاني الذي أبدوه، الأمر الذي أدى بنا إلى المرحلة التي نحن فيها اليوم، مع ما تبقى فحسب من قضايا الاستئناف بعد عقدين من العمل القضائي تقريبا.

ومثلما يدرك أعضاء المجلس، انقضى قرابة عام واحد منذ أنجزت المحكمة عملها على مستوى المحاكمات. واعتبارا من اليوم، أنهت المحكمة إجراءات الاستئناف بشأن ٤٦ شخصا. وسوف تصدر دائرة الاستئناف حكما واحدا اضافيا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر يتعلق بقضية نداهيمانا، بينما سيتم الانتهاء من أربعة أحكام استئنافية أخرى تتعلق بثمانية أشخاص في عام ٢٠١٤. ومن شأن ذلك ألاّ يترك سوى قضية واحدة في الاستئناف، ألا وهي قضية نيراماسوهوكو وآخرين (''بوتاري'')، حيث ستستكمل في عام ٢٠١٥.

وفي حين أن دائرة الاستئناف ما فتئت تكرس أفضل جهودها لإنجاز جميع أعمال الاستئناف بحلول نهاية عام ٢٠١٤، فمن المتوقع الآن لحكم الاستئناف النهائي بشأن الأشخاص الستة المتعلقين بقضية بوتاري أن يستكمل قبل نهاية تموز/يوليه ٢٠١٥. وكما أوضحت بمزيد من التفصيل في تقريري الخطي المقدم في أيار/مايو ٢٠١٣ (انظر S/2013/460)، فإن التغيير الأوّلي في الإحاطة الاعلامية والجدول الزمني المتوقع لانتهاء الاستئناف في قضية بوتاري مردّه جزئيا لمجرد التعقيد الذي تتصف به هذه القضية، إلى جانب عدم القدرة على

الوفاء بهدف التعجيل في ترجمة الحكم البالغ أكثر من ١٤٠٠ صفحة.

إنني أعمل عن كثب مع القاضي الذي يترأس قضية بوتاري منذ أيار/مايو، عندما تأجل موعد توقّع استكمالها إلى ما بعد نهاية عام ٢٠١٤، لنرى ما يمكن عمله بغية الحد من هذا التأخير. والمؤسف أنه خلال الأشهر الستة الماضية ووسط هذه الجهود، كان هناك أيضا قدر كبير بشكل غير متوقع من العمل الذي يسبق محاكمة قضية بوتاري، مما هدد بمزيد من التأخير في تاريخ الإنجاز المتوقع. ومع ذلك، يسعدني أن أبلغ المجلس اليوم بأن الجهود التي بذلناها لتقديم موعد الإنجاز، بما في ذلك تخصيص موارد إضافية لفريق بوتاري في عام ٢٠١٤، أدت على الأقل إلى الحفاظ على موعد توقّع إنجاز العمل في نهاية تموز/يوليه ٢٠١٥ تقريبا، على الرغم من الدعوى التي سبقت الاستئناف والتي استهلكت من وقت الأعمال الأساسية للمحكمة.

وأود القول كذلك إنني على اتصال وثيق مع رئيس المحكمة، الذي يواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة للإسراع في أعمال الاستئناف المتعلقة بهذه القضية دون المساس بحقوق الأطراف. وفي هذا الصدد، عقد رئيس المحكمة جلسة تحضيرية في أيار/مايو بهدف تبسيط النظر في عدة التماسات، وتيسير انجاز الأعمال التمهيدية التي تسبق الاستئناف على نحو أكثر كفاءة. واتخذت دائرة الاستئناف خطوات أخرى للمتابعة مع وحدة الترجمة بغية التعجيل في ترجمة الوثائق السابقة للاستئناف، وبات الفريق القانوني لقضية بوتاري يتكون الآن من موظفين قادرين على العمل باللغتين الإنكليزية والفرنسية، مما ييسر الأعمال التمهيدية المتعلقة بالطلبات المقدمة من الأطراف دون انتظار الترجمات.

وأود التأكيد على أنه يجري بذل كل جهد من قبل المحكمة لإنجاز هذه القضية مع الاحترام الكامل للحقوق الأساسية للمتهمين في محاكمة عادلة وفقا للمعايير الدولية، وأؤكد للمجلس أننا سوف نواصل، رئيس قلم المحكمة وأنا، رصد قضية بوتاري عن كثب من أجل الحيلولة دون أي عوائق أخرى تعترض استكمالها.

ولا بد لي الآن أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن خالص امتناني لجميع القضاة وموظفي الدعم في دائرة الاستئناف، الذين يعملون بلا كلل لإنجاز عمل المحكمة ضمن مواعيد نهائية ضيقة للغاية. ويحدوني الأمل أن تشاركني الدول الأعضاء أيضا التنويه بجهودهم.

وفي سياق متصل وكما هو مفصّل في تقريري السابق إلى المجلس، قدمت القاضية أندريسيا فاس استقالتها من منصبها كقاضية في دائرة الاستئناف في أيار/مايو. وبغية التخفيف من أي آثار سلبية على إنجاز أعمال الاستئناف التي تنجم عن فقدان مثل هذه القاضية المحترمة، ووفقا للمادة ١٢ مكررا من النظام الأساسي للمحكمة، طالبت بأن يعيّن الأمين العام قاضيا بديلا ليكمل الفترة المتبقية من ولاية القاضية فاس. لذلك، أنا ممتن للأمين العام على تعيينه السيد مانديايي نيانغ من السنغال قاضيا دائما في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا كي يحل محل القاضية فاس. وإنني على ثقة بأن تعيين السيد نيانغ، إلى جانب انتخاب السيد كوفي أفاندي مؤخرا بصفته قاضيا دائما في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سوف يؤدي دورا حاسما تجاه المساهمة في إنجاز العمل المتبقي.

وأود من ثم أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بزيارة مشتركة إلى رواندا قامت بها مؤخرا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية بتاريخ ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وبغية تعزيز المساعدة والتعاون المتبادلين بين كلتا المؤسستين ورواندا، اجتمع للمرة الأولى الرؤساء والمدعي العام وممثلون عن رئيسَي قلم المحكمة والآلية مع كبار مسؤولي الحكومة في كيغالي. وخلال هذه الاجتماعات، جرت مناقشات بشأن المسائل

ذات الاهتمام المشترك، وقدّم وفد رواندا معلومات مستكملة عن المشاكل التي تواجه المحكمة بشأن نقل الأشخاص الذين أعلنت براءتهم والاشخاص الذين أدينوا وأفرج عنهم ولكنهم ما زالوا مقيمين في تنزانيا. كما أوجز وفد رواندا التقدم المحرز من حيث جبر الضرر لضحايا الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ والناجين منها، ومن حيث تكليف المنظمة الدولية للهجرة مؤخرا جدا بتنفيذ أحد مشاريع الخطط المقترحة.

وهذا الاقتراح سيوفر سبيلا مفيدا للمضيّ قدُما بالانسجام مع الموقف الذي اتخذته الجمعية العامة في طلب المساعدة لضحايا الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤وللناجين منها.

وبالعودة إلى مسألة النقل، أشير إلى أنّ مسألة نقل الأشخاص المبرَّئين والمُدانين المُفرَج عنهم في تنزانيا تبقى أحد أبرز التحديات الجسيمة أمام الإتمام الناجح لولاية المحكمة، بينما تواصل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إجراء التحضيرات للإغلاق. وجميع الجهود التي بذلتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا طوال السنوات الخمس الماضية لتحقيق نقل الأفراد المتبقّين أثبتت أنها غير ناجحة. وحتى تاريخه، هناك سبعة أشخاص مبرَّئين وثلاثة مُدانون مُفرَج عنهم يقيمون في منزل في أروشا، على الرغم من أنّ تبرئة بعض أولئك الأشخاص قد تمّت قبل أكثر من عشر سنوات.

ومنذ آخر تقرير للمجلس، ووفقا لإطار الخطة الاستراتيجية المقدَّمة إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين والتابع لمجلس الأمن، اجتمعنا، مسجِّل المحكمة وأنا، مع ممثلي بلدان أمريكا الشمالية والبلدان الأوروبية والأفريقية بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبتحديد أكثر، اجتمعت مع ممثلي تسعة بلدان أوروبية، بينما اجتمع المسجِّل مع ممثلي أربعة بلدان أفريقية وبلدين أوروبيين، لإطلاعهم على التحديات الجسيمة التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على صعيد الإجلاء، ومناشدتهم المساعدة في استقبال واحد أو أكثر من الأشخاص المبرَّئين أو المُفرَج عنهم، المقيمين حاليا في تنزانيا. وإننا، المسجِّل وأنا، نواصل المتابعة مع مسؤولي كل بلد اجتمعنا بهم، فضلا عن آخرين، بغية مواصلة استكشاف جميع المسارات الممكنة المتاحة للمحكمة، لإيجاد حلٍّ عادل لمشكلة الإجلاء.

وإنني أعتقد اعتقادا راسخا بإنّ عدم نقل الأشخاص المبرَّئين والمُفرَج عنهم المقيمين في تنزانيا يشكل تحديا خطيرا لمصداقية إنفاذ العدالة الجنائية الدولية. لذا، إنني إذ أتذكَّر القرار ٢٠٨٠(٢٠١٢)، الذي يؤكد فيه المجلس دعوته الدول الأعضاء التي يمكنها التعاون مع المحكمة أن تفعل ذلك، أدعو المجلس مجددا إلى المساعدة العاجلة والتعاون المتزايد من الدول الأعضاء لدعم المحكمة في جهودها لإيجاد بلدان مضيفة للأشخاص المبرَّئين السبعة والأشخاص الثلاثة المُدانين المفرَج عنهم، والذين ما برحوا يقيمون في تنزانيا.

أنتقل بعد ذلك إلى مسألة الانتقال إلى الآلية. فرصد جميع قضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المُحالة إلى الولايات القضائية الوطنية، هو الآن مسؤولية الآلية. ويشمل ذلك حاليا قضيتين أحيلتا إلى فرنسا وأخريين إلى رواندا. وستكون الآلية مسؤولة أيضا عن رصد قضايا الفارِّين الستة التي ستُنقَل إلى رواندا حالما يُقبَض على هؤلاء الأفراد وتبدأ محاكماتهم. والمسجِّل وأنا نواصل الإشراف على المهمات الإدارية لرصد محاكمة أوينكيندي في رواندا، وسنمضي في القيام بذلك حتى نهاية عام ٢٠١٣. وقد تولَّت الآلية جميع المسؤوليات المرتبطة برصد قضية مونياغيشاري في رواندا، إثر نقله في تموز/يوليه، وعن القضيتين المُحالتين إلى فرنسا، باستثناء حقيقة أنّ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقدِّم مراقبين مؤقتين يعملون الآن بالتعاون الوثيق مع موظفي الآلية، بصفتهم مراقبين مؤقتين بانتظار إنجاز الترتيبات مع إحدى المنظمات.

وفيما يتعلق بالمحفوظات، بدأت الآلية الاضطلاع بالمسؤولية عن إدارتها لكلتا المحكمتين. ومنذ آخر تقرير قدم إلى المجلس، أكملت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ثلاثة مرافق مؤقتة للمحفوظات وسلّمتها للآلية، إلى جانب بعض سجلات المحكمة التي كانت قد أعِدَّت فعلا لكي تنظمها الآلية. ونقل السجلات القضائية غير المستخدَمة فعليا إلى الآلية يبقى جاريا، ومن المتوقَّع إتمامه بنهاية عام ٢٠١٤. لكنّ السجلات التي لا تزال مستخدَمة فعليا، بما فيها تلك المتعلقة بقضية بوتاري، ستبقى مسؤولية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولن تُنقل إلاّ حين تصبح غير مستخدمة فعليا. ويبقى لدى المحكمة أمل بإنجاز تحضير ونقل سجلاتها قبل إغلاقها.

وأود بعد ذلك أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ صديقي وزميلي الرئيس ثيودور ميرون على إعادة انتخابه رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد عملت بالتعاون الوثيق مع الرئيس ميرون في دوره بصفته رئيس الآلية، ولن أبالغ مهما قلت في التأكيد على مدى أهمية أن يضمن هو والمسجل هوكينغ مثل هذا التعاون العظيم بين الآلية ومكاتب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ممّا أتاح نقلا سلسا جدا حتى الآن. كما أود أن أشكر قلم المحكمة، وبخاصة موظفي المحفوظات، على العمل الهام الذي أنجزوه بامتياز حتى الآن.

وبإنجاز عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يجدر بنا أن نتذكّر أنّ مجلس الأمن لم يكتف بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لكي تحاكم أولئك المتهمين بأنهم يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن تخطيط وتنفيذ الإبادة الجماعية في رواندا، بل أناط بها أيضا ولاية موسّعة شملت المساعدة للمساهمة في عملية السلام والمصالحة في منطقة البحيرات الكبرى، عبْر المساهمة في تقديم من يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الإبادة الجماعية الرواندية إلى العدالة. ومع أنّ إرث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سيشمل بلا ريب مساهماتها القضائية في تطوير القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي، فإنه يبقى من المهم أيضا تذكُّر الجهود التي تواصل المحكمة بذلها لتعزيز ثقافة الإبادة الجماعية والتذكُّر عبْر مبادراتها في التوعية وبناء القدرات.

لقد أرست المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على امتداد وجودها برامج تدريبية، وحلقات عمل متخصصة وبرامج زيارات لذوي الكفاءة المهنية وشراكات مع مؤسسات التعليم العالي عبْر العالم. وقد أنشأت المحكمة مركز أوموسانزو للمعلومات والتوثيق في كيغالي، وفرقة عمل معنية ببناء القدرات. كما أعدت برامج تهدف إلى تشاطُر الدروس المستفادة على صعيد إدارة بتّ المحكمة في الجرائم الدولية وعلى صعيد تسيير أعمال محكمة دولية بصورة عامة. وقد أعدّ مكتب المدعي العام دليلا حول أفضل الممارسات المتعلقة بتعقُّب واعتقال الفارِّين من العدالة الجنائية الدولية، وأنجز مؤخرا دليلا لأفضل الممارسات المتعلقة بالتحقيق في العنف الجنسي والجنساني ومقاضاته. وتلك المبادرات لبناء القدرات تمثِّل بعض التدابير المحددة التي اتخذتها المحكمة للمساهمة في استعادة السلام والمصالحة في المنطقة، وضمان تزويد الأجيال الحاضرة والمقبلة بالوسائل اللازمة لمواصلة مكافحة الإفلات من العقاب بعد فترة طويلة على إغلاق المحكمة أبوابها.

ويبقى لي شرف متميز بمخاطبة المجلس مرة أخرى بالنيابة عن المحكمة. وأود أن أعرب عن امتناننا للدعم الذي أظهرته الحكومات الأعضاء طوال السنوات الـ ١٩ الماضية. وإنني أعتقد بصدق أنّ المحكمة ستُغلق أبوابها وقد استُكملت ولايتها وحُفِظ إرثها بالمساعدة المتواصلة من الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي جونسِن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد براميرتز.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر المجلس على منحي هذه الفرصة لمخاطبته بشأن تقدمنا نحو إنجاز ولايتنا.

في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزنا تقدما بارزا نحو إنجاز محاكماتنا الثلاث المتبقية. فالدفاع في قضية كارادزيتش في المرحلة النهائية من تقديم أدلته. وفي قضية هادزيتش، أنهى الادّعاء العام تقديم أدلته، ويستعد لعقد جلسة استماع بموجب القاعدة ٩٨ مكرراً في وقت لاحق من هذا الشهر. والادّعاء العام في قضية ملاديتش في المراحل النهائية من تقديم أدلته، ويتوقع إنهاءها بحلول أواخر السنة. وهذا يعني أنه في مطلع عام ٢٠١٤، سيكون الادّعاء العام قد انتهى من تقديم شهادته الأولية أمام المحكمة في جميع المحاكمات. وإنني أنوّه بالجهد العظيم الذي بذله جميع موظفي مكتبي، ممّا يسَّر العرض السريع للأدلة في قضايانا النهائية.

وتعاملت أفرقة المحاكمات، بالدعم الأساسي المقدم من شعبة الاستئناف، مع عبء عمل هائل وجابهت بشكل ناجح العديد من التحديات طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

وخلافا لهذا التقدم الايجابي المحرز، عانت قضية شيشيلي انتكاسة جدية. وأُرجئ إصدار الحكم الابتدائي، الذي كان مقررا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بعد تنحية أحد القضاة من الدائرة الابتدائية لقضية شيشيلي. ورفضت الشواغل التي أثارها الادعاء العام وأعضاء الدائرة الابتدائية لقضية شيشيلي فيما يتعلق بوجاهة قرار التنحية. وجرى تعيين قاض جديد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وتنتظر الأطراف توجيهات إضافية من الدائرة الابتدائية بشأن استكمال القضية.

وبلغت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة الآن ٢٠ عاما من العمر. ولكن الأحداث التي حصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تذكرنا بان العديد من الأشخاص في يوغسلافيا السابقة ما زالوا ينتظرون ردودا عن الاستفسارات بشأن مصير ذويهم. وعلى وجه الخصوص، ومنذ أيلول/سبتمبر هذا العام، ظلت اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، إلى جانب السلطات الإقليمية، تقوم باستخراج الرفات ومؤخرا اكتشفت مقبرة جماعية في توماشيتسا في شمال غرب البوسنة والهرسك. وهي إحدى أكبر المقابر الجماعية المكتشفة إذ تم استخراج رفات أكثر من ٤٧٤ جثة حتى الآن. ويتوقع أن يرتفع ذلك العدد قبل نهاية العمل في المقبرة. ويؤكد حجم المقبرة والتخطيط المحسوب الذي من الواضح أن تصميمها استرشد به على حجم المأساة التي وقعت في البوسنة والهرسك.

كما أن مقبرة توماشيتسا تذكرة في الوقت المناسب بأنه لا بد من الإسراع بالجهود الرامية إلى تسوية مسألة الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين من جراء النزاعات في يوغسلافيا السابقة. وفي ذلك الصدد، أعرب عن دعمي الكامل للجنة الدولية المعنية بالمفقودين، التي تعمل بجدية لتزويد أسر المفقودين بالمعلومات التي انتظروها لفترة طويلة وبفارغ الصبر، وبالتالي مساعدتهم على النهوض بإعادة إعمار مجتمعاتهم. ونؤيد فكرة إنشاء اللجنة باعتبارها مؤسسة دائمة بغية التمكن أيضا من الاستفادة من خبرتها بصورة أكثر منهجية في مناطق العالم الأخرى حيث هناك حاجة إلى العمل بشأن الأشخاص المفقودين.

وحينما يتعلق الأمر بالتعاون بين المحكمة وبلدان يوغسلافيا السابقة بشأن الشؤون اليومية، يسرني أن أقول إنه لا توجد أي مشاكل. فقد استجابت صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك على النحو المنشود لطلباتنا للمساعدة، وسهلت أعمالنا بشأن المحاكمات والطعون المتبقية. ونشكر السلطات الوطنية على تعاونها ونناشدها مواصلة اتخاذ ذلك النهج الايجابي في الفترة التي يغطيها تقريرنا المقبل.

ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق حيال سير قضايا جرائم الحرب الوطنية في البوسنة والهرسك. والمسائل الرئيسية ثلاث.

أولا، لم يحرز تقدم كاف في استكمال ٩ من قضايا الفئة الثانية الـ ١٣ التي أحالها مكتبي إلى البوسنة والهرسك بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩. وفي تشرين الأول/أكتوبر هذا العام، اجتمعت مع رئيس المدعين العامين في سراييفو لاستعراض ملفات القضايا المعلقة. وتلقيت تعهدا بأنه سيصدر قرار بشأن مركز كل قضية قبل نهاية العام، وأنا انتظر المزيد من المعلومات المستجدة.

ثانيا، إن الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب متعثرة. فالتدابير المتخذة للتخفيف من تراكم القضايا المعروضة على محكمة الدولة لم يواكبها بعد توفير الموارد الضرورية للمحاكم على مستوى الكيانين المحالة إليها القضايا. كما لا توجد في الوقت الحالي استراتيجية فعالة لتدريب الموظفين الوطنيين على الملاحقة القضائية لجرائم الحرب. وكما حدد تقرير للخبراء أُعد باسم مكتبي، فإن المطلوب بشكل عاجل وضع برنامج وطني شامل للتدريب تنفذه بصورة رسمية هيئات مركزية معينة. ويقدر مكتبي دعم شركائنا الدوليين، لا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في العمل على تحسين التنسيق ونوعية التدريب على الملاحقة القضائية لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. ونأمل بإحراز تقدم ملحوظ في الفترة التي يغطيها التقرير المقبل.

ثالثا، أثار تنفيذ النظام القضائي في البوسنة والهرسك للحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية مكتوف وداميانوفيتش عددا من المسائل. ومن ضمنها الإفراج غير المشروط عن الأشخاص الـ ١٢ المحتجزين الذين أدانتهم محكمة الدولة بارتكاب جرائم خطيرة – بما في ذلك، في بعض الحالات، الإبادة الجماعية – ريثما يتم مراجعة الأحكام الصادرة بحقهم. ويمثل الإفراج عن هؤلاء السجناء تهديدا للاختتام السليم للنظر في القضايا ويؤدي إلى تقويض ثقة الجمهور بإقامة العدل. وتعززت أهمية المسألة بحقيقة أن ما يصل إلى ٤٠ شخصا مدانا إضافيا قدموا طعونا في العقوبات والأحكام الصادرة بحقهم أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ونناشد جميع المعنيين التعجيل بإيجاد سبل متسقة لمعالجة مسائل الإنصاف المحددة في الحكم الصادر في قضية مكتوف وداميانوفيتش، وفي الوقت نفسه ضمان إقامة العدل بشكل سليم في قضايا جرائم الحرب.

وحينما يتعلق الأمر بالتعاون الإقليمي بين كرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك بشأن المسائل المتعلقة بجرائم الحرب، فان الصورة متفاوتة. ونشعر بالسرور إذا نشير إلى انه بعد إبرام بروتوكولات التعاون مؤخرا، تعقد اجتماعات منتظمة ويجري تبادل المعلومات بشأن القضايا. ومع ذلك، لا يزال يلزم إجراء المزيد من الإصلاحات لتسوية مشاكل التنسيق المستمرة، لا سيما الحواجز القانونية المتبقية أمام تسليم المشتبه بهم.

وحين نستعرض التطورات في مجال القانون الجنائي الدولي خلال الأعوام القليلة الماضية، من الواضح أن العدالة الدولية في المستقبل آخذة، بشكل متزايد، في أن تصبح عدالة وطنية.

ومع انه ستكون هناك دائما حاجة إلى المحاكم الدولية لتوفير شبكة أمان للمساءلة، فان بناء قدرات النظم الوطنية للتصدي بصورة فعالة للجرائم بموجب القانون الدولي سيكون العمود الفقري لنظام العدالة. وفي ذلك الصدد، تشكل يوغسلافيا السابقة سابقة هامة. فهناك دروس تستخلص من النماذج والهياكل المختلفة التي اعتمدتها بلدان يوغسلافيا السابقة، التي تولت المسؤولية عن قضايا جرائم الحرب. كما توجد دروس مستفادة من العملية التي نقلت بها المحكمة الخبرة وساعدت بها على بناء القدرات على الصعيد الوطني.

وتلك عملية مستمرة. وفي حدود القيود على مواردنا، لا يزال مكتبي منخرطا في عدة مشاريع ابتكارية لبناء القدرات.

وبعد عشرين عاما من فتح المحكمة أبوابها لا يزال يتعين علينا أن نفي بوعدنا بتحقيق العدالة للضحايا والناجين من الفظائع التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة. فتوقعاتهم عالية – وهي كذلك عن حق. وفي إقبالهم على تقديم الشهادة في الدعاوى المعروضة على محكمتنا وفي أماكن أخرى، جابه العديد منهم مخاوف شديدة وصدمة. وبدون شجاعتهم والتزامهم نحو نجاح المحكمة، لم نكن لنحقق سوى القليل من الانجاز. وفي الوقت نفسه، نحن ندرك أن التطورات الأخيرة شكلت عبئا كبيرا على علاقة الثقة بين المحكمة والضحايا والناجين. ويجدد مكتبي تأكيد التزامه بالاستفادة من المرحلة الأخيرة لأعمالنا في معالجة تلك الشواغل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اشكر السيد براميرتس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد جالو.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): اشكر المجلس على إتاحته لي الفرصة مرة أخرى لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن التقدم المحرز في أعمال مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفي أعمال الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ينخرط مكتب المدعي العام في الوقت الحالي انخراطا كاملا في انجاز أنشطته المتبقية من أجل ضمان الإغلاق السلس والكفؤ والفعال للمحكمة وتسليم المسائل المتبقية إلى الآلية. ومنذ التقرير الأخير الذي قدمته إلى المجلس (انظر S/PV.6880)، واصل مكتبي العمل بشأن المحاكمات وإنجاز قضايا الطعون وإعداد سجلات مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل الحفظ والتسليم إلى الآلية، وإنجاز المسائل المتبقية ومسائل الإغلاق، وأيضا تقديم الدعم لمكتب المدعي العام للآلية. كما كرسنا وقتا كبيرا وجهدا خلال هذه الفترة لكفالة إنشاء فرع لاهاي لمكتب المدعي العام للآلية، الذي أطلق في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

ولا يزال العبء الثقيل لإجراءات الاستئناف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يتطلب وقتا كبيرا وموارد بشرية. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٣، رد مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على ٨ طعون مقدمة من ٨ أشخاص مختلفين مدانين في قضايا بوتاري ونزابونيمانا ونيزييمانا. كما ساعد مكتب المدعي للآلية في الرد على الطعن المقدم في قضية نغيراباتواري. وفي الوقت الحالي تنتظر القضايا عرضها على دائرة الاستئناف. وفضلا عن ذلك، ظل مكتب المدعي العام يعد لجلسات الاستماع في قضية كاريميرا وآخرين، التي تشمل شخصين مدانين، المقرر النظر فيها في الأسبوع الذي يصادف ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي هذا الأثناء، ننتظر حكم دائرة الاستئناف في قضية نداهيمانا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفي القضية العسكرية الثانية التي تشمل أربعة متهمين في شباط/فبراير ٢٠١٤.

وأنجرت مرحلة رئيسية في مشروع المحفوظات بالتأكد من صلاحية مخزن محفوظات مكتب المدعي العام ونقله إلى الآلية. وأبلغت بان المرفق يتوافق مع المعايير الدولية المطلوبة للمحفوظات ويعزز الأمن للسجلات. ويتواصل تسليم سجلات مكتب المدعي العام إلى قلم الآلية.

ومن المتوقع تسليم ٢٣١ صندوقا إضافيا بخصوص ثلاث قضايا تم الانتهاء منها في نهاية هذا العام. وفي غضون ذلك، سيظل بوسع مكتب المدعي العام للآلية الوصول الكامل إلى السجلات النشطة للمحكمة الدولية لرواندا، والتي سيتم إحالتها أيضا في الوقت المناسب إلى الآلية. وستستمر هذه

العملية على أساس دائم عند الانتهاء من إجراءات التقاضي ذات الصلة.

وكما هو متوقع، فقد أثار الإغلاق الوشيك للمحكمتين المخصصتين اهتماما واسع النطاق داخل المجتمع الدولي في ما يتعلق بإمكانية إسهام ممارساتهما وغيرها من جوانب إرثهما في بناء قدرات المحاكم الوطنية والدولية الأخرى في مجال التحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها. وقد شجع هذا الزخم مكتب المدعي العام لمحكمة رواندا، جنبا إلى جنب مع مكاتب المدعين العامين للمحاكم الأخرى على تبادل خبراتهم مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي حول أفضل الممارسات في مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي الوقت نفسه، يواصل مكتب المدعي العام العمل لوضع أدلة لأفضل الممارسات. وسيتم الانتهاء من دليل أفضل ممارسات التحقيق في العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيه وإصداره، بعد استعراضه، في كمبالا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وسيأتي ذلك بعد أن جرى في وقت سابق إصدار دليل تعقب الهاربين وإلقاء القبض عليهم، وكان ذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

أود الآن أن أنتقل إلى أنشطة مكتب المدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير الكثير من النشاط على صعيد إنشاء فرع لاهاي واستقدام موظفين للقيام بالوظائف الأساسية والمخصصة وإعداد الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وإنشاء نظم وإجراءات لتبسيط العمليات وضمان زيادة التنسيق بين مكتب المدعي العام في أروشا وفرع لاهاي، وكذلك إدارة الأنشطة المخصصة والأساسية لمكتب المدعي العام للآلية بصفة عامة.

وفي أيار/مايو ٢٠١٣، وفي سياق التحضير لبدء عمليات فرع لاهاي، شاركت في المؤتمر الإقليمي السنوي لرؤساء هيئات الادعاء في يوغوسلافيا السابقة، في بريوني بكرواتيا، جنبا إلى جنب مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن استقدام الموظفين الأساسيين لفرع لاهاي، الذي بدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، قد اكتمل تقريبا. ويحدوني الأمل في تعيين بقية الموظفين الأساسيين بنهاية هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، تم تكليف موظفي مكتب المدعي العام في كل من محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة بأداء مهام مزدوجة لدعم مكتب المدعي العام للآلية أثناء مدة خدمتهم في المحكمتين، على نحو ما توخاه مجلس الأمن.

كما يجري العمل في إعداد قائمة بأسماء الموظفين المحتملين للاستقدام في حالة حدوث اعتقال وما يتلوه من محاكمة أو استئناف. ولا يزال تعقب الهاربين الثلاثة، ألا وهم، فيليسيان كابوغا، بروتياس مبيرانيا، أوغسطين بيزيمانا، يمثل أولوية قصوى بالنسبة للآلية. ونستمر في الانخراط بنشاط مع جميع الدول التي يُحتمل أن يكون للهاربين أي صلات بها. وأعتزم زيارة عدد من البلدان في شرق ووسط وجنوب أفريقيا في وقت مبكر من العام بهدف ضمان تعزيز تعاونها في جهود التعقب التي تبذلها الآلية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووزارة خارجية الولايات المتحدة من خلال برنامجها للمكافآت المخصصة لمكافحة جرائم الحرب على دعمهما المستمر لجهود التعقب هذه. وينبغي لمجلس الأمن أن يستمر في دعوة جميع الدول إلى التعاون بصورة كاملة مع الآلية من أجل ضمان مساءلة المتهمين. وسيضمن ذلك الانتصاف لضحايا هذه المأساة الكبيرة والناجين منها وإنهاء عملية المساءلة هذه بصورة سليمة بعد أن كرست الأمم

المتحدة وبقية المجتمع الدولي عن حق جهودا وموارد كبيرة لها.

ومكتب المدعي العام للآلية يواصل، بالتعاون مع الإنتربول ومكتب العدالة الجنائية العالمية التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة، تقديم الدعم لجهود التعقب التي تبذلها رواندا بخصوص قضايا الهاربين الستة التي أحيلت إلى رواندا. وهي قضايا شارل سيكوبوابو، فولجنس كاييشيما، لاديسلاس نتاغانزوا، ألويس نديمباتي، شارل ريانديكايو، فينياس مونياروغوراما. وفي الشهر الماضي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، انضممت إلى رئيسي المحكمة الدولية والآلية ورئيسي قلميهما في أول بعثة مشتركة لكبار المسؤولين في المحكمة والآلية إلى رواندا للاجتماع والتشاور مع كبار المسؤولين الحكوميين وإحاطتهم علما بشأن الآلية وعبء العمل المتبقي للمحكمة الدولية والنقل المستمر للمسؤوليات من المحكمة إلى الآلية ومجالات التعاون المحتمل بين رواندا والآلية، وخاصة في مجال التدريب والجهود الأخرى لبناء القدرات.

وبخصوص الأنشطة المستمرة لمكتب المدعي العام للآلية، فقد رد المكتب خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على ما مجموعه ٨٠ طلبا للمساعدة من ١٧ بلدا ومنظمة دولية من إجمالي ١١٢ طلبا للحصول على المساعدة تلقاها فرعا أروشا ولاهاي. وشملت تلبية تلك الطلبات العثور على الأدلة ذات الصلة واستعراضها والتثبت من صحة الوثائق والاتصال بالشهود وطلب تنويع تدابير الحماية والسعي إلى موافقة مقدمي الخدمات على الكشف عن المواد السرية.

ونواصل رصد قضيتي مونيشياكا وبوسيباروتا اللتين أحيلتا إلى فرنسا في عام ٢٠٠٧، جنبا إلى جنب مع قضيتي أوينكيندي ومونياغيشاري اللتين أحيلتا إلى رواندا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وتم نقل برنار مونياغيشاري فعليا إلى رواندا في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، وقضيته الآن في مرحلة ما قبل المحاكمة أمام المحاكم الرواندية. وتحدد الآن موعد بدء محاكمة جان أوينكيندي في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أمام المحكمة العليا في رواندا. ولا يزال أيضا مراقبون معينون من قبل المدعي العام للآلية يتابعون القضيتين.

وتم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير الانتهاء من جلسات الإحاطة في الطعن المقدم من أوغسطين نغيراباتواري، وهي دعوى الاستئناف الوحيدة المنظورة حاليا أمام فرع الآلية في أروشا، ونتوقع أن تجري المرافعات الشفوية في النصف الأول من عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، رد فريق الاستئناف المخصص في الآلية على العديد من الطلبات المقدمة في هذه القضية وفي قضايا نييتيغيكا.

وكان فرع لاهاي نشطا أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث رد على الطعن الذي قدمه رادوفان ستانكوفيتش في قرار لفرع الإحالات التابع للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة واستجاب لدعوى ازدراء المحكمة المقامة ضد رادوفان كرادزيتش.

وعلى الرغم من أن مكتب المدعي العام يعمل في فرعين، في لاهاي وأروشا، فإننا ملتزمون بضمان عمل المكتب ككيان واحد. وأعتقد أن ذلك يمكن أن يتحقق عبر إجراء مشاورات دورية منتظمة وتنظيم زيارات عمل بين الموظفين ونقل واستخدام الموارد البشرية وغيرها من الموارد بين الفرعين لتلبية مطالب العمل والتنسيق، كلما أمكن، بين أساليب العمل ولوائح الادعاء بين الفرعين.

وقد اختُتمت أولى هذه المشاورات الرفيعة المستوى، التي يشارك فيها كبار الموظفين القانونيين المسؤولين عن الفرعين وبعض كبار الموظفين في مكتب المدعي العام، في أروشا للتو. وأتاح الاجتماع فرصة لنا لدراسة تدابير والاتفاق عليها، وهو ما نرى أنه سيعزز كفاءة مكتب مدع عام واحد للآلية. وفي هذا الصدد، ونتيجة للاجتماع، أصدرت في الأسبوع الماضي

مدونة قواعد سلوك لموظفي مكتب المدعي العام للآلية، تنظم السلوك المهني لهؤلاء الموظفين، فضلا عن لوائح لإدارة الطلبات الخارجية للحصول على مساعدة من الآلية.

ولا تزال المحكمة الدولية لرواندا ملتزمة باستكمال ولايتها بكفاءة وفي الوقت المناسب وهي واثقة من ذلك حيث تتوقع الانتهاء من الجزء الأكبر من الطعون في عام ٢٠١٤ والانتهاء من الأعمال المتعلقة بالإرث بحلول ذلك الوقت. كما أن الآلية تعمل الآن بكامل طاقتها، حيث أن الفرعين يعمل بهما عدد كبير من الموظفين يتولون بنشاط كبير أمر كل من الأنشطة المستمرة والمخصصة. ودعم إدارة وموظفي كل من المحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء، فضلا عن القيادة الفعالة والحيوية جدا لصاحب المقام القاضي ثيودور ميرون – أول رئيس للآلية – تمثل عوامل تضافرت جميعا لتحقيق الإطلاق التاريخي لمحكمة دولية جديدة وعملها في غضون فترة قصيرة نسبيا. ونحن على ثقة بأنه بفضل هذا الدعم المستمر، وعلى الرغم من التحديات في تعقب الهاربين من بين أمور أخرى، ستنفذ الآلية أيضا الولاية التي حددتها لها الأمم المتحدة وتفي بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعييهما العامين، على التقريرين (S/2013/678 وS/2013/663، على التوالي)، وكذلك رئيس ومدعي عام آلية تصريف الأعمال المتبقية (S/2013/679). حيث تعكس هذه التقارير، جنبا إلى جنب مع الإحاطات الإعلامية المكثفة اليوم، الجهود الدؤوبة التي تبذلها المحكمتان من أجل بلوغ الأهداف المحددة في استراتيجيات الإنجاز. ومع ذلك، يكمن وراء هذا العمل القضائي، جانب رئيسي في ولايتي المحكمتين لا ينبغي لنا بأي حال من الأحول إغفاله، ألا وهو تعزيز السلام والمصالحة.

نحتفل هذا العام بالذكرى العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وسنحتفل خلال العام القادم بالذكرى العشرين لمحكمة رواندا. إننا نقر بإنجازاتهما الكبيرة والتقدم الذي حققاه في مجال تطوير الاجتهاد القضائي الدولي، فيما يخص تحقيق العدالة للضحايا، والقبض على الهاربين ومحاكمة الأفراد الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني. علاوة على ذلك، أسهمت كلتا المحكمتين في تعزيز نظم العدالة الوطنية، والعمل بشكل وثيق مع السلطات المحلية.

وصل عمل المحكمتين إلى مرحلة حاسمة، حيث أنهما تحاولان الانتهاء بشكل فعلي من النظر في القضايا، التي لم يجر البت فيها بعد، بينما تحيلان القضايا المعلقة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وتضمن الآلية عدم استمرار وجود ثغرات في مكافحة الإفلات من العقاب، نظرا للعدد الكبير من المهام المستمرة بعد إغلاق المحكمة. في هذا الصدد، فإننا نهنئ الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم آلية تصريف الأعمال المتبقية، على افتتاح فرع لاهاي في الوقت المناسب خلال شهر تموز/يوليه من هذا العام. ونود تسليط الضوء على هذه المناسبة التاريخية التي تعمل فيها المحاكم الثلاث بشكل كامل: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

إننا نرحب بالتوقيع في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر على اتفاق المقر بين الأمم المتحدة وحكومة تترانيا فيما يخص فرع

أروشا. كما نشيد أيضا بالتعاون الوثيق بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وموظفي فرع لاهاي خلال الأشهر القليلة التي عمل فيها، لا سيما في ضوء عبء عمله المزدوج.

لقد كان هذا العام عاما مثمرا بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كما يتضح من العديد من أحكامها، فضلا عن انتخاب الجمعية العامة لقاض إضافي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/68/PV.53).

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نلاحظ مواصلتها مداولاتها بخصوص طعون هامة قدمت لها، بينما يجري نقل المهام، لا سيما من خلال نقل المحفوظات إلى الآلية. لكن، مع اقتراب إغلاق المحكمة، فإننا نشعر بالقلق جراء حالة حقوق الإنسان فيما يخص أولئك الذين حكم عليهم بالبراءة، أو أولئك الذين أمضوا مدة عقوبتهم ولكن لا يزالون ينتظرون نقلهم إلى أماكن أخرى. إننا ندعم بشدة الخطة الاستراتيجية التي أعدتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل نقل هؤلاء الأشخاص إلى أماكن أخرى. ونعتقد أيضا أنه يقع علينا التزام من أجل ايجاد طريقة مناسبة لحل تلك الحالة، قبل أن تنهي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أعمالها. وندعو جميع الدول إلى مواصلة معالجة هذه المسألة بنشاط.

لا يزال يساورنا القلق إزاء ما ورد في تقريري المحكمة، فيما يتعلق بمواجهتهما مصاعب فيما يخص الاحتفاظ بالموظفين، الذي يعد أحد العقبات الرئيسية أمام تحقيق أهداف الاستراتيجيات. لذلك، يجب علينا أن ندعم المحكمتين سياسيا وماليا. وسوف نتابع عن كثب هذه المسألة في اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

تقترب ولايتنا كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين من نهايتها. وسأقدم يوم الاثنين المقبل، تقريرا شفويا إلى مجلس الأمن يقيم عملنا وخبرتنا. في هذه اللحظة، أود ببساطة اغتنام الفرصة لأشكر رئيسي المحكمتين، ومكتب الشؤون القانونية على مجمل دعمهم وإسهاماتهم. وبالمثل، نعبر عن خالص امتناننا إلى كل وفد من الوفود على تعاونه ومشاركته النشطة خلال العامين الماضيين، عندما حظينا بشرف ترؤس هذا الفريق. ونقدر كثيرا هذه الفرصة التي سمحت لنا بالاضطلاع بشكل كامل بدور قيادي في المناقشات حول السلام والعدالة.

أخيرا، نعتقد بأن المحكمتين قد اضطلعتا بدور هام فيما يخص توطيد سيادة القانون وتعزيز المصالحة والاستقرار على المدى الطويل، ليس فقط في البلقان ورواندا، ولكن في العالم بأسره. وكان لاجتهاديهما القضائي آثار بعيدة المدى، وكانا مصدر إلهام لجميع الولايات القضائية الوطنية والدولية، ولا سيما من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ونأمل أن يتسنى اتخاذ المزيد من التدابير، للحفاظ على تراثهما وتسهيل نقل المعارف والخبرة المكتسبة إلى ولايات قضائية أخرى.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر القاضي ميرون، والقاضي يونيسن والمدعي العام برمرتز والمدعي العام جالو على تقاريرهم الشاملة التي قدموها إلى المجلس.

إن باكستان تثني على العمل الهام للمحكمتين فيما يخص تحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب، وتدعمه. وتقع مسؤولية منع الفظائع الجماعية والإبادة الجماعية، التي هي مسؤولية قانونية وأخلاقية، على كاهل المجتمع الدولي. وتوفير العدالة لضحايا هذه الجرائم أمر مهم، ليس فقط من أجل المساءلة ولكن أيضا من أجل الانتهاء من هذا الأمر وإصلاح الضرر. لقد طورت المحكمتان مجموعة شاملة من السوابق القضائية في مجال القانون الجنائي الدولي. ونرحب بإسهاميهما.

أحرز تقدم فيما يخص استراتيجيات الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

السابقة، خلال الفترة التي يغطيها التقريران الأخيران للرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين (انظر S/2013/663 و S/2013/678، على التوالي). وواصلت المحكمتان، خلال الأشهر الستة الماضية، الاضطلاع بإجراءات المحاكمات والطعون، وصياغة الأحكام وإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية. ومن دواعي الارتياح، انتهاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من النظر في القضايا الجوهرية في مرحلة المحاكمة فيما يخص ٩٣ متهما أصدرت في حقهم المحكمة لوائح اتهام.

كما انتهت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من الإجراءات القضائية ضد ١٣٦ من الأفراد الـ ١٦١ الذين وجهت إليهم لوائح اتهام.

ويبدو أن الانتقال من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على المسار الصحيح. ولا تزال المحكمتان تسهمان في القانون الجنائي الدولي الإجرائي والإثباتي بطريقة مهنية. وقد اتخذتا عددا من التدابير الرامية إلى تحسين صياغة الأحكام، والترجمة التحريرية، والاتصال وحفظ المحفوظات. ومبادرتا المحكمتين بشأن مساعدة الضحايا ودعمهم، فضلا عن مشاريع بناء القدرات والمشاريع المتعلقة بتراث المحكمتين خطوتان في الاتجاه الصحيح.

والمحكمتان بحاجة إلى إبداء التزام مستمر بالانتهاء من إجراءاتهما في الوقت المناسب. ويحدونا الأمل في أن تبذل المحكمتان كل الجهود الرامية إلى إكمال عملهما القضائي في أسرع وقت ممكن، مع مراعاتهما في الوقت نفسه للحقوق الأساسية للمتهمين والمُستأنِفين في الالتزام في القواعد الإجرائية القانونية.

وفي عملية الإنهاء التدريجي لعمل المحكمتين، ندرك التحديات في إسناد العمل للقضاة، وإدارة شؤون الموظفين، وإعداد المحفوظات. ويشكل استقدام الموظفين والاحتفاظ بالموظفين ذوي الذاكرة المؤسسية للقضايا جزءا بالغ الأهمية من عملية الإنجاز. ولذلك ينبغي توفير موارد كافية للمحكمتين من أجل الوفاء بمسؤولياتهما على الوجه الأمثل.

وعلى الرغم من عدم وجود فارين في إطار الولاية القضائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، فلا يزال هناك أفراد طلقاء تتهمهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويحدونا الأمل في أن يخضع الفارون المتبقون للمساءلةبالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية ومن خلال جهودها. ونؤيد الجهود التي يبذلها رئيس وكاتب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الرامية إلى إيجاد بلدان مضيفة لينقل إليها الأفراد الذين تمت تبرئتهم أو قضوا فترة أحكامهم.

وندعو الدول، التي هي في وضع يمكنها من القيام بذلك، إلى الاستجابة بشكل إيجابي لطلب المحكمتين. وسوف تمنح عملية نقل الأفراد الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم إلى دول ثالثة فرصة ليبدأوا حياتهم من جديد.

ومع مرور الوقت، وفرت المحكمتان كماً من الاجتهادات القضائية سوف يؤثر على مكافحة الإفلات من العقاب ويشكل مستقبل العدالة الجنائية على الصعيد العالمي. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان حفظ إرث المحكمتين لثراء إسهامهما في ميداني القانون الدولي الإنساني والفقه القانوني.

ويكتسي أهمية إسهامُ المحكمتين في علم القانون والسوابق القضائية في القانون الدولي. ويحدونا الأمل في أن تسهم المحكمتان في عملية المصالحة والسلام الدائم في البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية تصريف الأعمال المتبقية على إحاطتيهما الإعلاميتين عن أنشطة المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويشير تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2013/460)، وتقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2013/463) إلى أن كلا المحكمتين تحرزان تقدما نحو إنجاز ولايتهما، وإن كان ذلك بتعديل الإجراءات، ولكن مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة.

ونلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أكملت جميع القضايا المعروضة على الدوائر الابتدائية وإحالت قضايا إلى المحاكم الرواندية، وهي تعد لإصدار حكم استئناف جديدة قبل نهاية العام، وتعالج قضايا الطعون التي لم يبت فيها بعد من أجل إنجاز معظمها في ٢٠١٤ وإصدار حكما نهائيا في تموز/يوليه. وتسعى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من جانبها، تسعى إلى تعزيز الأطر الزمنية، على الرغم من نقص قضاة الاستئناف والأعباء المتمثلة في حالات إلقاء القبض الجديدة.

لا تزال توغو واثقة من أن التعيين مؤخرا للقاضي مانديباي نيانغ السنغالي وتعيين أحد أبنا بلدي، السيد كوفي كميليو أفاندي قاضيا دائما في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث سيؤدي اليمن القانونية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، سيسهمان في زيادة عدد القضاة وسيساعدان دائرة الاستئناف في المحافظة على الجداول الزمنية.

ونحن نأسف للأثر السلبي الناجم عن تناقص الموظفين المؤهلين في استراتيجية الإنجاز للمحكمتين وفي إطار الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. ويحدونا الأمل في أن تتخذ هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة التدابير اللازمة للتخفيف من أثر الحالة الراهنة. وتؤيد توغو أي إجراء، بما في ذلك إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، للتأكد من أن إغلاق المحكمتين لن يعتبر إشارة إلى الإفلات من العقاب لأولئك الذين لم يلق القبض عليهم أو محاكمتهم بعد. لا بد من إنشاء آليات رصد من أجل ضمان مراعاة الأصول القانونية في تلك المحاكم الوطنية.

وتحث توغو مختلف أجهزة المحكمتين على تنسيق جهودها، بالتعاون مع الدول والمؤسسات الدولية، من أجل تيسير تنفيذ الولايات المنوطة بهما. ولذلك السبب نرحب بالتدابير التي يتخذها مكتب المدعي العام من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الملاحقة الجنائية بوصفها عنصرا جوهريا من عناصر المصالحة الوطنية في البلدان المعنية. كما تشجع توغو المحكمتين على مواصلة جهودهما الرامية إلى تلبية احتياجات الضحايا والشهود الذين يجدون أنفسهم في ظروف صعبة بعد أن أدلوا بالشهادة أمام المحكمتين، لا سيما وأن العديد من هؤلاء الشهود قد تكبدوا الخسائر وشهدوا معاناة خلال الصراعات.

يأسف بلدي أيضا للمشاكل التي نشأت في نقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم أو قضوا مدة أحكامهم، ولكنهم لا يزالون محرومين من حريتهم لعدم وجود بلد مضيف. ينبغي لمجلسنا أن يستكشف السبل المناسبة لدعم الاستراتيجية التي وضعتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على هذا النحو، وجرى النظر فيها مع كاتب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الحوار التفاعلي الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. في ذلك الوقت، كان من المسلم به بالإجماع أنه يشكل حرمان أولئك الأفراد من حريتهم مسألة إنسانية خطيرة.

بالمناسبة، أود أن أهنئ بحرارة السفير غيرت روسينتال وفريقه على الطريقة الفعالة واللبقة التي قادت بها غواتيمالا

أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين خلال العامين الماضيين.

وعندما لا يتم نقل الأفراد الذين حكم ببراءتهم، فإن أي تقاعس من جانب المجلس يؤثر على مصداقية الأمم المتحدة في كفالة العدالة الدولية وفقا لسيادة القانون وسموه. ويمكن لمجلس الأمن أن يدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير عن الدور الذي يمكن أن تقوم به كيانات الأمم المتحدة وتقديم توصيات يسترشد بها المجلس.

وترحب توغو بالمساعدة المتعددة الجوانب والموضوعية المقدمة من جميع فروع كاتبي المحكمتين إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية حتى تتمكن هذه الأخيرة من الاضطلاع بالأنشطة الإدارية والقضائية على نحو كامل. وسيتم استخدام خبرة فرع أروشا لآلية تصريف الأعمال المتبقية التي تنجز معظم الوظائف القضائية والجزائية، من أجل تحسين تنظيم عملية نقل الوظائف الجارية لفرع لاهاي التي بدأت في ١ تموز/يوليه.

وفيما يتعلق بموظفي آلية تصريف الأعمال المتبقية، نأمل في أمرين – الأول تعزيز التمثيل الجغرافي للآلية في نطاق الموظفين المخفض عددهم سوف يعزز قدرات الموظفين في المناطق الممثلة، وثانيا، ينبغي لتمثيل المرأة أن يتجاوز عدد النساء اللواتي وُظفن ويؤدي إلى توليهن مناصب ذات مسؤوليات أكبر.

في الختام، تشجع توغو المحكمتين على مواصلة زيادة الوعي فيما يتعلق بإرثهما من خلال الشبكات الاجتماعية المختلفة، فضلا عن الدوائر الأكاديمية والمهنية.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسين ميرون وجنسن والمدعيين العامين براميرتز وجالو على تقاريرهم، بل وأكثر من ذلك، على تفانيهم في الخدمة العامة العالمية. والمجتمع العالمي مدين لكل واحد منهم لريادتهم البارزة في مجال العدالة الجنائية الدولية.

أود أيضاً أن اغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السفير غيرت روزينتال، الممثل الدائم لغواتيمالا، على عمله كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. فقد وجه السفير روزينتال وفريقه من الموهوبين الفريق العامل غير الرسمي باقتدار خلال العامين الماضيين في مواجهة العديد من القضايا الهامة في مجال العدالة والمساءلة الدوليتين. وخلال عملهم، قدموا إسهامات ملموسة في مكافحة الإفلات من العقاب.

والولايات المتحدة دعمت بقوة عمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا منذ إنشائهما. وكما نذكر جميعاً، فقد أنشئت المحكمتان رداً على الفظائع التي ارتكبت في البلقان وفي رواندا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، حيث أثار ذبح مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء موجة من السخط الدولي.

لقد أنشئت المحكمتان باقتناع راسخ أنه لا بد من مساءلة أولئك المسؤولين عن الفظائع الجماعية – بغض النظر عن رتبهم أو مناصبهم الرسمية. وفور إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وبدء عملهما، شرعتا في إقامة العدالة الدولية على نطاق لم يسبق له مثيل. وحتى اليوم، فقد حاكمت المحكمتان أكثر من ٢٠٠ متهم وجهت إليهم اتهامات بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، من بينهم بعض القادة السياسيين والعسكريين الكبار. وتعمل المحكمتان انطلاقاً من مبادئ الإنصاف والنزاهة والاستقلال، وفي غضون تلك العملية، تراكم بنيان قوي من القانون الإنساني الدولي.

وفي حين بينت الأحداث في سوريا وفي السودان وأماكن أخرى أن ارتكاب الفظائع الجماعية ما زال يجسد تحدياً ملحاً

وعميقاً للمجتمع العالمي، تقدم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تحذيراً للقادة في شتى أنحاء العالم بأن هناك عواقب للاختيارات التي يقدمون عليها والإجراءات التي يتخذونها والأوامر التي يصدرونها.

وإذ يوشك العمل التاريخي للمحكمتين على الانتهاء الآن، تثني الولايات المتحدة على جهود رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين لإنفاذ تدابير إدارية وتنظيمية موفرة للتكاليف، ونقل المهام المتبقية للمحكمتين إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وفي نفس الوقت، فإننا ندرك أن مواعيد الإغلاق المحددة تتوقف على الانتهاء من المحاكمات وعمليات الاستئناف الجارية وتلك التي تبدأ قريباً.

وإذ أتناول المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحديداً، نلاحظ مع الارتياح أن المحكمة تواصل التركيز على إنجاز كل المحاكمات ودعاوى الاستئناف – حيث فصلت في ١٣ محاكمة واستئنافاً وحكم ازدراء خلال الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣– وهو عدد من الأحكام أكبر من أي فترة أخرى شملتها التقارير السابقة. ويسرنا أن فرع الآلية في لاهاي قد بدأ في العمل في تموز/يوليه.

ونحن نريد أن نثني بصورة خاصة على العمل الذي قامت به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتعزيز تدريب القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع في دول يوغوسلافيا السابقة. فهذا الاستثمار في القدرات البشرية والمؤسسية ستكون له عوائد طويلة الأجل على السلام والاستقرار. ونحث جميع الحكومات في المنطقة على العمل من أجل المصالحة، وتجنب التصريحات التي تزيد من حدة التوترات، ومواصلة تقديم المزيد من المجرمين للعدالة في المحاكم المحلية.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يسعدنا أن المحكمة قد انتهت من عبء محاكماتها وأنها تواصل استكمال النظر في الاستئنافات التي نأمل أن تنتهي منها بحلول عام ٢٠١٥. وقد افتتح فرع الآلية في أروشا في عام ٢٠١٢، حيث يعمل في سلاسة. والولايات المتحدة تحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما دول المنطقة، على التعاون مع المحكمة في القبض على الفارين التسعة المتبقين. فهؤلاء المتهمين بالقتل الجماعي يجب أن يقدموا للمحاكمة. ومافتئت الولايات المتحدة تقدم مكافآت مالية لمن يدلي بمعلومات تؤدي للقبض عليهم، سواء جرت محاكمة هؤلاء لأشخاص أمام الآلية أو في المحاكم الرواندية. وندعو حكومات دول المنطقة أيضاً للعمل مع المحكمة بشأن إعادة نقل عدد من الأشخاص الذين إما برأت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ساحتهم أو أنهم قضوا مدة عقوبتهم، إلا أن عودتهم إلى رواندا تنطوي على صعوبات جمة.

وإذا عدنا ٢٠ عاماً إلى الوراء، ينبغي أن يتضح للجميع أن المحكمتين قدمتا إسهامات تاريخية هائلة للقانون الجنائي الدولي. فإلى جانب تقديمهما للعدالة مرتكبي بعض من أشنع الجرائم التي عرفتها البشرية، فإنهما قد جمَّعتا أيضاً سجلات ومحفوظات ستكون متاحة للجمهور وتحمي الحقيقة ممن قد يحاولون إنكارها أو تشويهها في المستقبل. كما أن المحكمتين عززتا احترام سيادة القانون، وطورتا القدرات على المستوى الوطني، وعززتا فرص المصالحة والسلام. وبينت المحكمتان أيضاً أن لا أحد فوق القانون أو لن تطاله يد القانون، مهما كان جبروته. لقد أحدثت تلك الإنجازات تحولاً في العدالة الجنائية الدولية بطرق يمكنها أن تصمد أمام اختبارات الزمن وأن تهيئ عالماً أكثر أمناً وعدلاً للأجيال القادمة.

السيد بليس (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسين ميرون وجنسن والمدعيين العامين براميرتز وجالو على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. وأشكركم أيضاً، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة، التي تتيح لنا فرصة للتفكر في الإسهام من أجل السلام والأمن الذي قدمته العدالة الجنائية

الدولية عموماً، والتمعن خصوصاً في عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين.

نرحب بالتقدم الذي أحرزته الهيئات الثلاث فيما يتعلق بولاية كل منها في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. والإنجازات تشمل الإطلاق الناجح لفرع آلية الأعمال المتبقية في لاهاي في ١ تموز/يوليه، وإحراز تقدم لا بأس به في نقل محفوظات محكمة رواندا إلى الآلية، وإصدار محكمة يوغوسلافيا السابقة خمسة أحكام، وتوقيع اتفاق الدولة المضيفة بين الأمم المتحدة وحكومة تنزانيا بشأن فرع الآلية في أروشا. ونرحب أيضاً بأن محكمة يوغوسلافيا السابقة ستعاد قريباً إلى كامل قوامها من القضاة.

وكما توضح التقارير المعروضة علينا والإحاطات الإعلامية التي قدمت اليوم، فإن عمل المحكمتين المخصصتين لم ينته بعد، ومن الواضح أنه سيمتد إلى ما وراء عام ٢٠١٤. فما زالت هناك محاكمات واستئنافات رئيسية أمام محكمة يوغوسلافيا السابقة. وآخر دعوى استئنافية أمام محكمة رواندا لم تدخل مرحلتها النهائية بعد. والضحايا والشهود ما زالوا في حاجة إلى حماية مستمرة. ولا بد من العثور على الفارين من محكمة رواندا والقبض عليهم. ولذلك، فإن استمرار الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي أساسي لإنجاز العمل بنجاح.

وعلى المجلس أيضاً أن يؤدي دوره في مواجهة التحديات المتبقية أمام محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وتحديداً، فإن أستراليا ترى من الضروري أن يواصل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين النظر في الكيفية التي يمكن أن يدعم بها المجلس جهود محكمة رواندا لنقل الأشخاص العشرة الذين برأتهم المحكمة وأخلت سبيلهم والموجودين في تنزانيا حالياً، وبعضهم، كما سمعنا، انحصرت إقامتهم عملياً في بيوت آمنة في أروشا لأكثر من ١٠ سنوات.

وفي ضوء الإغلاق الوشيك لمحكمة رواندا، فقد آن الأوان لتكثيف الجهود الدبلوماسية والسياسية لإيجاد حل، ونحث الدول الأعضاء كافة على تعزيز تعاونها مع محكمة رواندا فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الأهمية. كما أننا نعتبر من الضروري أن يجدد المجلس ولايات قضاة محكمة يوغوسلافيا السابقة التي سوف تنتهي قريباً، وذلك وفقاً للطلب الذي تقدم به الرئيس ميرون، ضماناً لحسم القضايا المتبقية أمام محكمة يوغوسلافيا بأعلى درجات الكفاءة الممكنة.

لقد قيل الكثير عن إنجازات المحكمتين المخصصتين، والإرث الذي أنشئت آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحافظة عليه. ولا نغالي بالقول إن عمل محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا يفتح آفاقاً جديدة. ومن الواضح تماماً أن المحكمتين قامتا بدور رئيسي في بلورة فهمنا للإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ولكن، فيما يتجاوز ذلك، فازت المحكمتان بتعاون الدول الضروري لإجراء التحقيقات والحصول على الأدلة والقبض على المتهمين ونقلهم إلى أروشا ولاهاي. كما أنهما طورتا القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وأقامتا نظم المساعدة القانونية، وأوجدتا حلولاً لكيف وأين يمكن إنفاذ أحكامهما. وطورتا السبل لحماية الضحايا والشهود لتشجيعهم على إسماع أصواتهم.

وتقاسمت المحكمتان أيضاً الأدلة والخبرات مع المحاكم الوطنية. وهي بذلك قد ساعدت على تعزيز ذلك النمط من عمليات المساءلة الوطنية الضرورية لإنهاء الإفلات من العقاب حقاً، وبهذه الطريقة، قدمتا مساعدة كبيرة في تعزيز سيادة القانون.

ومن الأهمية بمكان تقاسم خبرة المحكمتين وتعزيز إرثهما. تحقيقا لتلك الغاية، يسر أستراليا أن تدعم حلقة العمل الدولية

التي ستعقدها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن العنف الجنسي والعنف الجنساني – كما سمعنا في وقت سابق – في كمبالا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتهدف حلقة العمل إلى تقاسم أفضل الممارسات الدولية في التحقيق في جرائم العنف الجنسي ومقاضاتها.

قبل عشرين عاما، بث مجلس الأمن الروح في رغبة المجتمع الدولي في مساءلة أولئك الذين تزعم مسؤوليتهم عن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة. وتؤكد صلاحية المجلس فيما يتعلق بإحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية أنه ما زال عنصرا فاعلا رئيسيا في شؤون المساءلة. وبانتهاء عمل المحكمتين المخصصتين، فإن من المهم أكثر من ذي قبل أن يواصل المجلس الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بإنهاء الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال توفير الدعم السياسي والدبلوماسي المستمر إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفيما عدا ذلك فإننا سنعجز عن الوفاء بالرؤية التي أنشأها مجلس الأمن قبل ٢٠ عاما.

وأخيرا، نود أن نشكر غواتيمالا ونثني على السفير روسنتال وكامل فريقه، على قيادتهم الممتازة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين على مدى العامين الماضيين.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أولا أن أؤكد مجددا دعم لكسمبرغ الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويدل عملهما على أنه يمكن أن تسود العدالة الجنائية الدولية وأنه يجب مساءلة مرتكبي أخطر أنواع الجرائم، سواء كان ذلك عاجلا أم آجلا. وأشكر الرئيسين ميرون ويونسن، والمدعيين العامين براميرتز وجالو، على تقريرهما وإحاطاتهم الإعلامية الشاملة. ومع اقتراب موعد انتهاء ولاية السفير روسنتال، ممثل غواتيمالا، أود أن أعرب عن تقديري له ولفريقه على ترؤس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بطريقة تتسم بالفعالية والالتزام.

لقد أرست المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الأساس اللازم للمبدأ المعترف به دوليا الآن فيما يتعلق بالتشجيع على حل الصراعات وتحقيق المصالحة في المناطق التي دمرتها الحرب، علاوة على وجوب تقديم المشتبه في مسؤوليتهم عن ارتكاب أخطر أنواع الجرائم التي تثير شواغل المجتمع الدولي بأسره إلى العدالة. واضطلعت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أيضا بدور أساسي في تعزيز سيادة القانون وتوطيد الاستقرار والمصالحة في الأجل الطويل في منطقة البلقان الغربية، علما بأن إسهامها لا يقتصر على تلك المنطقة وحدها. ذلك أن الفقه القضائي للمحكمة قد أسهم في تطوير القانون الجنائي الدولي في مجالات من قبيل المسؤولية الجنائية الفردية وجرائم العنف الجنسي. وعمدت المحكمة أيضا إلى تمكين الضحايا قضائيا، وخصوصا النساء والأطفال.

ونشكر رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على التقرير الذي قدمه لنا للتو عن الأنشطة المستقبلية المتعلقة بالفقه القضائي للمحكمة، فضلا عن شرح الأسباب التي أدت إلى مراجعة الجدول الزمني للمحاكمات. ومن الأهمية بمكان أن يكون المجلس على علم تام بالتطورات ذات الصلة كي يتسنى له المساعدة بسرعة في التغلب على الصعوبات، ورصد استراتيجية الإنجاز للمحكمة. وفي الوقت الراهن تنظر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضايا بالغة التعقيد، الأمر الذي يفسر تأخير الجدول الزمني للقضايا، وخصوصا قضايا شيشيلي، وكاراديتش، وملاديتش وهاديتش. وندرك أيضا أن المشاكل المتصلة بالاحتفاظ بالموظفين لها أثر سلبي على قدرة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على

النظر في محاكمات بعينها وفقا للجدول الزمني الأصلي المحدد لها.

ويحدونا الأمل – بطبيعة الحال – في أن تنجز المحكمة أعمالها في أقرب وقت ممكن، ولكن دون أن ينتقص أي عامل من قدرتها على تحقيق العدالة في تلك القضايا الخطيرة. وفي حين أن المحكمة تواجه عبئا ثقيلا من العمل، فإننا نرحب بأنه أمكن أخيرا انتخاب ١٦ قاضيا في دائرة الاستئناف في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/68/PV.53) ونؤيد طلب تمديد ولايات القضاة. ونشجع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتقليص تأخيرات الجداول الزمنية للقضايا إلى الحد الأدنى. ومن الضروري إنجاز جميع المحاكمات في الوقت المناسب من أجل تنفيذ الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ونرحب في ذلك الصدد، ببدء عمليات الآلية في فرع لاهاي في ١ تموز/يوليه.

لقد أسهمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا – شأنها شأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة – إسهاما كبيرا في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية. ونرحب باستمرار عملية انتقال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، فضلا عن الترحيب بقرب الانتهاء من نقل مهامها القضائية. ونرحب أيضا بإحالة القضية الأخيرة المتبقية إلى القضاء الرواندي في ١٧ تموز/يوليه. وبذلك يكتمل عنصر هام من عناصر استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ومع ذلك – وكما ذُكر آنفا – لا يزال هناك تسعة أشخاص فارين من العدالة. ويركز مكتب المدعي العام لفرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في أروشا جهوده بحق على البحث عن ثلاثة من كبار المتهمين الفارين: كابوغا، ومبيرانيا، وبيزيمانا. ويشكّل إلقاء القبض على هؤلاء الفارين أولوية قصوى لتحقيق العدالة. وعليه، فإننا نحث جميع الدول الأعضاء على تكثيف التعاون مع المحكمة، وتقديم المساعدة اللازمة لإلقاء القبض على جميع الفارين وتقديمهم إلى العدالة.

وندعو أيضا إلى التوصل إلى حل في نهاية المطاف لمشكلة الأشخاص الخمسة الذين برأتهم المحكمة والذين لا يزالون يقيمون في بيوت آمنة في أروشا تحت حماية المحكمة كي يصبح ممكنا نقلهم. ومع اقتراب موعد إغلاق المحكمة، فإننا نحث الدول الأعضاء على مساعدة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي وضعتها لنقل أولئك الأشخاص.

ومع سير كلتا المحكمتين على المسار الصحيح لإنجاز عملهما، تتعاظم مسؤولية الدول في المنطقة إزاء مكافحة الإفلات من العقاب، على أساس مبدأ التكامل. ومن الضروري مكافحة الإفلات من العقاب في منطقة غرب البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى على حد سواء من أجل تعزيز المصالحة الوطنية والتعاون الإقليمي وتمكين المواطنين من مواجهة المستقبل بروح من الثقة. ونشدد في ذلك السياق، على أهمية تعزيز القدرات الوطنية وزيادة الوعي العام ومواصلة الجهود المبذولة في هذه المجالات.

لقد بيّنت الفظائع الجماعية التي ارتكبت في العقود الأخيرة أن من الضروري إنشاء محكمة دائمة لإنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي. وقد اضطلعت المحكمتان المخصصتان بدور هام للغاية، ومهدتا الطريق لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ذات الاختصاص الدائم والولاية القضائية العالمية.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على التزام لكسمبرغ بدعم سائر الجهود الرامية إلى البناء على إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): إنني ممتنة اليوم لحضور رئيسي المحكمتين، ميرون ويونسن، والمدعيين العامين براميرتز، وجالو، في مجلس الأمن اليوم، وأن أشكر القاضي ميرون بصفته رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لخبرة غواتيمالا، وأن أشكر السفير روسنتال على قيادته للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وحين نتكلم عن أخلاقيات المسؤولية والإيمان بها، فإننا نفصل بينهما أحيانا. لكن وفيما يتعلق بقيادة السفير روسنتال، فإن أخلاقيات المسؤولية والإيمان بها ينسجمان تماما.

وفي أعقاب النشاط الذي واصلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا الاضطلاع به على مدى عقدين من الزمان، فقد بلغتا – كما قيل في السابق – مرحلتهما النهائية، إذ يجب عليهما أن تنجزا – استنادا إلى استراتيجيتي الإنجاز التي وضعها المجلس بشأنهما – أعمالهما القضائية المكلفتين بها وفقا للجداول الزمنية المحددة، فضلا عن نقل قضاياهما ومحفوظاتهما إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

وتود الأرجنتين أن تنوّه بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونعتقد أن شهر حزيران/يونيه كان أحدث مناسبة نظرنا خلالها في التقارير عن التقدم الذي أحرزته المحكمتان (انظر S/PV.6977).

أمّا بالنسبة إلى محكمة يوغوسلافيا السابقة، فنلاحظ أنه بعد مرور ٢٠ عاما على إنشائها، أنهت هذه المحكمة محاكمة ١٣٦ متهما من أصل المتهمين البالغ عددهم ١٦١ شخصا، وأن المحكمة ليس لديها فارّون قيد الاتهام. وقد أحرزت المحكمة تقدما في إنجاز القضايا، ولكن يجب أيضا أن نأخذ التحديات الكبيرة التي تواجهها في الاعتبار، نظرا لفقدان الموظفين المهرة في هذه المرحلة التي تسبق الإنجاز النهائي لمهام المحكمة. وينبغي لمجلس الأمن، كجزء من مسؤوليته، أن يعيد النظر في التدابير التي طالبت بها المحكمة بالفعل، وينبغي من ثم للجمعية العامة أن تنظر فيها داخل اللجنة الخامسة. فعلى سبيل المثال، طالبت المحكمة بإنشاء فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة بهدف توفير الفرص من أجل استيعاب موظفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومنحها أموالا خاصة بغية الحيلولة بشكل استباقي دون تخلي موظفيها عن مهامهم، إثر توقّع إلغاء وظائفهم.

لقد أيدت الأرجنتين قيام المجلس بإنشاء آلية على عجل لانتخاب قاض إضافي دائم، بناء على طلب الرئيس ميرون. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ القاضي كوفي كوميليو أفاندي على انتخابه من قبل الجمعية العامة لتولي تلك المهام.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على حقيقة أن الأرجنتين تؤيد تمديد ولاية قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بطلب من الرئيس ميرون. ونعتقد أنه، في حين يحدد القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) تواريخ مثالية لنقل المهام إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، قد يتسبب العمل القضائي، مثل الحياة نفسها، بتحديات ناجمة عن الطابع المعقد للقضايا والمرحلة الانتقالية التي نحن فيها.

إننا نقدّر تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن الامتثال للمواعيد النهائية، والتوقعات المتعلقة بالقضايا التي هي في مرحلتي المحاكمة والاستئناف، وكون الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية يسير وفقا لهذه التوقعات، بما في ذلك

تسليم المحفوظات القضائية والإدارية إلى الآلية بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

لقد ذكر زملاء آخرون مسألة القبض على الفارين، ونحن نوافق على أن هذه أولوية. وحقيقة أن تسعة أشخاص من الذين وجّهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التهمة إليهم ما زالوا فارين ليست نبأ سارا. إن الآلية على استعداد للبدء بالإجراءات، حالما يتم القبض على أولئك الخاضعين لولايتها، وهذا الأمر أيضا أولوية. ولكن ذلك يتطلب التعاون من جانب جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القرار ٩٥٥ (١٩٩٤).

وأود أن أسلّط الضوء على التقدم المحرز في مجال التدريب والتعاون مع الدول، وإنشاء مركز أوموسانزو للمعلومات والتوثيق في كيغالي، إلى جانب مساهمات قيّمة أخرى من مكتب المدعي العام. والقيام مؤخرا بوضع دليل عن أفضل الممارسات للملاحقة والتحقيق في قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يستحق منا الثناء أيضا.

وفي ما يتعلق بآلية تصريف الأعمال المتبقية، تنوّه الأرجنتين بالتقدم المحرز صوب القيام بكامل عملها، وبحقيقة أن فرعي أروشا ولاهاي كليهما يعملان بكل ما لديهما من طاقة. إن المحكمتين تمثلان إسهاما كبيرا في تحقيق ذلك الهدف النبيل، ألا وهو العيش حياة إنسانية بحتة.

أريد أن أعلن خبرا غير ذي صلة بموضوعنا. لقد تلقينا للتو نبأ مؤلما عن رحيل نيلسون مانديلا. إن نيلسون مانديلا كان رجلا أعطى الأمل للعالم بأسره في معركته من أجل حقوق الإنسان. يبدو أن لا شيء يحدث بالصدفة في تاريخ البشرية. وأود أن أذكّر بأن اليوم، وفي هذه اللحظة، هناك أمهات وجدات وبنات من بلازا دي مايو يمشين بمسيرة حول النصب العمودي للمرة الثالثة والثلاثين، ويرفعن شعار ”٣٠ عاما من الديمقراطية، ٣٠ عاما من الدكتاتورية، ٣٣ عاما من المقاومة.“ إن شعوبا بأكملها، ورجالا ونساء طيبين – رجالا من أمثال مانديلا – قاوموا وعلمونا أن نقاوم الخوف، وأن نقاوم الإفلات من العقاب، وأن نقاوم النسيان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أطلب إلى الأعضاء أن يقفوا الآن ويلتزموا الصمت لمدة دقيقة.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن المجلس، أعتقد أنه بإمكاننا جميعا أن نوافق على ما أعربت عنه السفيرة برسيفال من مشاعر، ومن حزن تجاه هذا الخبر. إن جلستنا هي، بطريقة ما، حول القيم التي دافع عنها نيلسون مانديلا، وهي قيم العدالة والمصالحة التي تترافق معا.

السيد ماكيل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): وأنا أيضا أود أن أشكر الرئيس ميرون، والرئيس يونسن، والمدعي العام براميرتز، والمدعي العام جالو على التقارير، وعلى الإحاطات الاعلامية التي قدموها اليوم.

لا تزال المملكة المتحدة تؤيد بقوة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. نحن نعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أدّت دورا رئيسيا في التصدي للإفلات من العقاب، وتوفير العدالة لعدد لا يحصى من ضحايا الصراعات في يوغوسلافيا السابقة. إننا نشكر المحكمة على جميع أعمالها طوال السنوات العشرين الماضية ونثني عليها. ويسرنا أن نرى أن صربيا وكرواتيا والبوسنة تواصل التعاون مع محكمة يوغوسلافيا السابقة. فتعاون الدول، في رأينا، ضروري على الإطلاق لمحكمة يوغوسلافيا السابقة كي تتمكن من إكمال ولايتها.

ونلاحظ من تقرير المدعي العام (S/2013/678، المرفق الثاني) أن قدرة المؤسسات المحلية على إجراء محاكمات فعالة لجرائم الحرب لا تزال مصدر قلق، وبخاصة في البوسنة. ونحن

نشاطر المدعي العام قلقه إزاء التقدم المحدود المحرز في قضايا الفئة الثانية التي نقلت إلى السلطات البوسنية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩. ونعتبر أن الاقتراح الوارد في التقرير، ألا وهو أن تنظر السلطات المحلية في اعتماد منهج تدريبي شامل يعنى بجرائم الحرب، هو اقتراح جيد. ونشجع جميع الأطراف على النظر إيجابيا في هذا الاقتراح واستكشاف السبل الكفيلة بتحسين قدرة المؤسسات المحلية. ومن المهم إنجاز جميع المحاكمات التي تقوم بها محكمة يوغوسلافيا السابقة وقضايا الاستئناف في الوقت المناسب. ونحث محكمة يوغوسلافيا السابقة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتقليل إلى الحد الأدنى من أي تأخير آخر في إجراءاتها.

بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ما زلنا نشعر بالسرور إزاء إنجاز جميع أعمالها المتعلقة بالمحاكمات، ونلاحظ التقدم المحرز بشأن قضايا الاستئناف. فمن الأنباء السارة أن الانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين يسير على ما يرام. وإلقاء القبض على الفارين التسعة المتبقين ما زال مدعاة للقلق. فمن المهم إلقاء القبض على جميع الأشخاص المتهمين من جانب محكمة رواندا وتقديمهم إلى العدالة. ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء على تزويد محكمة رواندا بدعمها الكامل والذي لا لبس فيه، بغية كفالة إلقاء القبض على جميع هؤلاء الفارين في أسرع وقت ممكن.

مرة أخرى، نلاحظ مع الأسف أن مشكلة نقل الأفراد الذين ما زالوا في أروشا بعد تبرئتهم أو إتمام عقوبتهم لم تحل بعد. إن المملكة المتحدة تشاطر محكمة رواندا رأيها بأن تمكين الأشخاص الذين برّأتهم محكمة دولية من استئناف حياتهم لهو تعبير أساسي عن سيادة القانون.

ونثني على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمواصلة جهودها ونشجع جميع الأطراف على العمل معا في محاولة لإيجاد تسوية مقبولة لتلك المشكلة في أسرع وقت ممكن.

كما نأسف لرؤية أن الاحتفاظ بالموظفين لا يزال مشكلة لكلا المحكمتين. ونسلم بالصعوبات الناجمة عن نقص الموظفين وفقدان الموظفين المتمرسين وتأثيرها على قدرة المحكمة على الاضطلاع بأعمالها. ونشكر المحكمتين على ما بذلتاه من جهود للحد من تأثير تناقص عدد الموظفين على أعمالهما ونشجعهما على مواصلة تلك الجهود والاستمرار في إيلاء الأولوية لمواردهما بأكبر قدر ممكن من الدقة.

وأخيرا، نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن الشكر لوفد غواتيمالا على إسهامه البارز بشأن مسائل العدالة الدولية من خلال دوره كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين على مدى العامين الماضيين.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا والمدعيين العامين لديهما على التقريرين (انظر S/2013/460 و S/2013/463) وإحاطتهم الإعلامية الشاملة. كما أود أن أثني على عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، تحت القيادة المهنية الرفيعة للسفير روسينتال ممثل غواتيمالا وفريقه بالكامل، ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، في مساعدة المحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أنشطتها.

ونرحب بجهود المحكمتين والتزامهما باستكمال الإجراءات المعلقة في الإطار الزمني المحدد والتقدم المحرز في عملية انتقال مهام المحكمتين إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين. ونحيط علما بأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أبرمت الإجراءات القضائية بحق

١٣٦ متهما من أصل ١٦١ متهما كانت قد أصدرت لوائح اتهام بحقهم، ويحاكم أربعة أشخاص في الدائرة الابتدائية، وقدم ٢١ آخرون دعاوى استئناف. بيد أن المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئنافلا تزال ا تتأثر بعدد من العوامل. ونحيط علما بالتوضيحات التي قدمها في هذا الصدد رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في تقريره المكتوب وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم أمام المجلس.

وفيما يتعلق بفقدان الموظفين المتمرسين، نثني على التدابير التي اتخذتها المحكمة، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تحسين الأمن الوظيفي، وظروف العمل وتوفير مجموعة واسعة من فرص التدريب والتطوير الوظيفي. وانتخاب الجمعية العامة مؤخرا للسيد كوفي أفاندي (انظر A/68/PV.53) وتعيين الأمين العام مانديايي نيانغ قاضيين دائمين بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا سيساعد بالتأكيد جهود إنجاز الأعمال المتبقية على وجه السرعة.

وأنجزت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أعمالها فيما يتعلق بالمسائل الفنية على الصعيد الابتدائي لجميع المتهمين الذين وجهت إليهم المحكمة لوائح اتهام البالغ عددهم ٩٣ متهما، ولم يتبق سوى استكمال دعاوى الاستئناف. ومن المتوقع أن تستكمل جميع دعاوى الاستئناف في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ فيما عدا دعوى واحدة. وفي الوقت ذاته، كما علمنا من رئيس المحكمة، لا تزال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تواجه صعوبات خطيرة في نقل الأشخاص الذين برأتهم المحكمة والأشخاص المدانين الذين قضوا مدة الأحكام الصادرة بحقهم وتم الإفراج عنهم والذين لا يزالون مقيمين في بيوت آمنة في أروشا تحت حماية المحكمة. ونحيط علما بالجهود التي تبذلها المحكمة في ذلك الصدد، ونتطلع إلى حل تلك المسألة في أقرب وقت ممكن.

ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) وولايته، شرعت الآن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين أعمالها في كل من أروشا ولاهاي. ونثني على الآلية الدولية لجهودها الرامية إلى صون إنجازات المحكمتين والبناء عليها والتزامها بمواصلة التركيز على ولايتها والعمل كمنظمة صغيرة وفعالة. ويظل تعاون الدول ودعمها المتواصل ركيزة هامة لأعمال المحكمتين والآلية الدولية. ومن الأهمية بمكان أن تظل الدول ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها ذات الصلة في ذلك الصدد.

وينبغي ألا يدخر المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، جهدا في تقديم الدعم اللازم للمحكمتين لإنجاز ولايتيهما وصون إرثهما. وساعدت أنشطة المحكمتين واجتهاداتهما القضائية في تطوير القانون الدولي، ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة. ومن الواضح أن ممارسة المحكمتين يمكن أن تفيد الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق العدالة في مرحلة ما بعد النزاع، لا سيما في الحالات التي تشكل فيها ثقافة الإفلات من العقاب السائدة عن الجرائم الخطيرة عقبة كبيرة أمام إحلال السلام وتحقيق المصالحة. ومن الضروري أن نذكر مرة أخرى بأهمية مبادئ حقوق الإنسان، التي تقوم على ضرورة احترام كرامة الإنسان وبالتالي معاقبة جميع أولئك الذين يعتدون على تلك الكرامة.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. كما أود أن أشكر القاضي فاغين يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمدعيين العامين، السيد سيرج براميرتس، لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والسيد حسن بوبكر جالو، لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على

التقريرين بشأن استراتيجيات الإنجاز للمحكمتين. كما أود أن أهنئ بحرارة السيد كوفي أفاندي، ممثل توغو، على تعيينه الباهر قاضيا بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والسيد مانديايي نيانغ، ممثل السنغال، قاضيا بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وما زلت مقتنعا بأن هذين القاضيين سيسهمان في إستكمال الإجراءات المتبقية في المحكمتين بسرعة.

وبالرغم من أن إحراز التقدم في المحكمتين ليس مماثلا، توشك أعمالهما تدريجيا على الانتهاء. بيد أن وفد بلدي، يشعر بالقلق إزاء التحدي الماثل أمام المحكمتين، بما في ذلك تناقص عدد الموظفين الذين يرغبون، بطبيعة الحال، في كفالة متابعة حياتهم المهنية. وأود أن أدعو الجمعية العامة إلى التعاون بشكل وثيق مع المحكمتين لاتخاذ تدابير لمكافحة تناقص عدد الموظفين على أساس المقترحات المعقولة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

وترحب رواندا بإنجاز المحاكمات الإبتدائية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومع ذلك، هناك تأخير في دعاوى الاستئناف الأمر الذي يشكل سببا للقلق. وأحد الأمثلة على ذلك قضية نيراماسوهوكو وآخرين (”بوتاري“). ومن المتوقع صدور حكم الاستئناف في تموز/يوليه عام ٢٠١٥. ونعلم أن هناك تحديات تتعلق بالموظفين والطلبات الجديدة من الأطراف ولكننا نشعر مع ذلك أن الأسباب الأخرى التي طرحتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مثل ترجمة الوثائق، ينبغي أن تكون مخططا لها. وبالتالي ندعو المحكمة إلى بذل كل ما في وسعها لتسريع دعاوى الاستئناف بغية ضمان استكمال القضايا كافة قبل انقضاء ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وبالنسبة للقضايا المحالة إلى الولاية القضائية الوطنية بموجب المادة ١١ مكرر من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة، فإن النتائج متوافقة للغاية. بينما مثل السيد جون أوينكيندي والسيد برنار مونياغيشاري، اللذان نقلا إلى رواندا في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣ على التوالي، أمام القضاة في إطار رصد المحكمة، توقفت عمليا الإجراءات القضائية في قضيتي السيد لورون بوسيباروتا وونسلاس مونيشياكا، اللذين نقلا إلى رواندا عام ٢٠٠٧. ومن غير المفهوم تماما أنه بعد سنوات عديدة من نقلهما لا تلوح في الأفق نهاية للمتهمين. كما نأسف لأنه بالرغم من دعواتنا المتكررة لا يقدم التقرير قيد النظر أي تفاصيل بشأن التقدم المحرز في القضايا في فرنسا.

ونعتبر مرة أخرى أن المادة ١١ مكررا تتيح للمحكمتين اللجوء إلى أحكام الإحالة إلى القضاء الوطني في أي وقت. وفي ذلك الصدد، إذا ظلت الدعاوى الفرنسية في المأزق الراهن، ينبغي أن تتوخى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إحالة قضيتي لورون بوسيباروتا وونسلاس مونيشياكا إلى رواندا.

ويسر رواندا أن تشير إلى انه أن لم يعد هناك أي فارين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. لكن ذلك أبعد ما يكون عن الحال بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حيث يظل تسعة فارين طلقاء.

وإننا نؤكد مجددا دعمنا للدعوات المتواصلة من المدعي العام، السيد حسن بوبكر جالو، ومن المجلس لحثّ البلدان المعنية على التعاون مع مكتب المدعي العام في تعقُّب واعتقال الفارِّين المتبقين، بمن فيهم فيليسيان كابوغا، بروتيس مبيرانيا وأوغستين بيزيمانا، الذين كانوا بين مخططي الإبادة الجماعية التي ارتُكِبت ضد التوتسي في رواندا.

وبالمثل، ندعو جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار فيها إلى مضاعفة جهودهما لاعتقال أعضاء الإبادة الجماعية من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي وصفها مجلس الأمن مؤخرا بأنها مجموعة

خاضعة لجزاءات الأمم المتحدة، وقادتها وأعضاؤها يضمون مرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، ويواصلون دعم وارتكاب أعمال القتل العرقي ومجازر أخرى في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا امتناننا لألمانيا على كونها قد بدأت المحاكمات ضد قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ونغتنم هذه الفرصة لكي ندعو بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى التي تؤوي مرتكبي الإبادة الجماعية الرواندية، بمن فيهم قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إلى أن تحذو حذوها. وإننا نأسف أسفا عميقا لأنّ الأنظمة القضائية في بعض تلك البلدان فضّلت إصدار مذكرات اعتقال بحق أولئك الذين اعتقلوهم، بدلا من تحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية، التي ظلوا ينتظرونها طوال ٢٠سنة، ممّا يشكل إساءة صارخة لمبدأ الولاية القضائية الشاملة. وإننا نحث تلك الدول على العودة إلى الحكمة، وتحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية والامتناع عن استخدام العدالة لغايات سياسية.

إنّ رواندا ترحب بأنشطة المحكمة في مجال زيادة الوعي، ولا سيما أنشطة مركز أوموسانزو للمعلومات والتوثيق في كيغالي، ومراكز المعلومات الـ ١٠ الإضافية في المقاطعات. فهذه المراكز وسائل لا غنى عنها، تتيح للنظام القضائي الرواندي والطلاب والباحثين والأفراد الحصول على علم القضاء والوثائق الأخرى للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتعتقد رواندا أنّه ينبغي لهذه المبادرة المثمرة أن تكون خطوة أولى نحو نقل محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى رواندا في نهاية ولاية الآلية. وهذه المحفوظات جزء لا يتجزأ من تاريخ رواندا وتراثها. إنها أساسية للحفاظ على الذاكرة وتربية الأجيال المقبلة. وإننا نبقى ملتزمين التزاما كاملا بمواصلة المشاورات مع جميع الأطراف المعنية، بهدف ضمان تلبية هذا الطلب الذي كررناه مرات عديدة أمام المجلس بعمل ملموس.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون توجيه تحية حماسية إلى سفير غواتيمالا غيرت روسينتال، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، على تفانيه طوال عدة سنوات مضت في مكافحة الإفلات من العقاب وخدمة العدالة الجنائية الدولية، ولا سيما عبْر المحكمتين المخصَّصتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وفيما نقترب من الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية التي نُفِّذت ضد التوتسي في رواندا، يجب أن أحيِّي أيضا نيلسون مانديلا على حياته المكرَّسة للعدالة والمصالحة.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يتعين عليّ في البداية أن أنقل تعازي مملكة المغرب إلى جنوب أفريقيا والقارة الأفريقية بأسرها لفقدان عملاق أفريقيا نيلسون مانديلا.

وأود أن أشكر أولا رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ثيودور ميرون، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي فاغن يونيسِن، والمدّعيين العامّين براميرتز وجالو، على تقاريرهم وأحاطاتهم الإعلامية بشأن أنشطة المحكمتين.

لقد لاحظنا بارتياح الجهود المبذولة من المحكمتين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لتنفيذ استراتيجية الإنجاز لعملهما وتحقيق انتقال سلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، مع ضمان المحاكمات التي تحترم المبادئ الأساسية للإنصاف ومراعاة الأصول القانونية.

لقد اتخذت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خطوة هامة في عملية الانتقال إلى الآلية بإنهاء قضايا الدائرة الابتدائية المتعلقة بجميع الأفراد الماثلين أمامها، وضمان الإحالات إلى الآلية بينما تخضع القضايا الست المتبقية للولاية القضائية الرواندية وفقا للقرار ١٩٦٦(٢٠١٠).

وإننا نرحب بروح التعاون والتنسيق التي وسمت العلاقات بين المحكمتين الموشكتين على الإغلاق والآلية التي تساعدها المحكمتان في المسائل الإدارية، وستواصل تعقُّب الفارّين وتنفيذ الملاحقات القانونية والاضطلاع بمعظم المهمات القضائية.

إنّ رئيس المحكمة، بصفته قاضيا دائما لفرع أروشا من الآلية، يركز اهتمامه الآن على ادّعاءات الإساءة إلى المحكمة؛ كما يجتمع بانتظام مع مجموعات محفوظات المحكمة، ويرأس اجتماعات مجلس التنسيق المشترك بين المحكمة والآلية.

ومكتب المدّعي العام بدوره يعمل لإتمام قضايا الاستئناف، ويرصد القضايا المنقولة إلى الولايات القضائية الوطنية ويتخذ تدابير انتقالية لضمان نقل سلس للمهمات إلى مكتب المدّعي العام لفرع آروشا من الآلية، والإغلاق النهائي الفعال للمحكمة في نهاية ولايتها.

بالإضافة إلى ذلك، عالجت الأنشطة الانتقالية فعليا رصد إنفاذ الأحكام من جانب رئيس الآلية، وتعيين مرفقين في ١٧ أيلول/سبتمبر لنقل المحفوظات المؤقتة للمحكمة إلى الآلية التي بدأت الآن.

ومع ذلك، لا تخلو عملية النقل من صعوباتها، مثل تحضير المحفوظات المزمع نقلها إلى الآلية ومسائل تعويض الموظفين، التي أدّت إلى تأخيرات.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا تهنئتي لتوغو على انتخاب كوفي كوميليو أفندي من جانب الجمعية العامة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر قاضيا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإننا ندعم تمديد ولايات القضاة كما طلب الرئيس ميرون.

إنّ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بذلت منذ نشأتها جهودا لإتمام ولايتها. وقد استطاعت الحكم على ١٣٦ متهما من مجموع ١٦١ متهما في الدائرة الابتدائية، و ٢١ استئنافا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يبق هناك فارُّون، لأنّ راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش قد اعتُقلا في عام ٢٠١١. بيد أنه، كما أشير في التقرير، لا تزال هناك بعض الصعوبات المتبقية للتغلُّب عليها. ولن تستطيع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إصدار أحكام على المتَّهمَين اللذين ذكرتهما للتو قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كما ورد في القرار ١٩٦٦(٢٠١٠)، نظرا لحقيقة أنّ اعتقالهما حديث جدا. وعلاوة على ذلك، إن الأحكام بشأن القضايا الأخرى قد لا تُسلَّم حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، بسبب جدول الطعون. لذا، ستعمل غرفة الاستئناف في المحكمة بالتوازي مع نظيرتها في الآلية بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وفضلا عن ذلك، يجب النظر في الحلول العملية لتيسير إعادة توطين وتأهيل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو أنهوا أحكامهم.

وإننا نرحب ببرنامج التوعية، الذي يسعى إلى تعميم المعلومات الحقيقية المتعلقة بالمحكمة على مجتمعات يوغوسلافيا السابقة، مستهدفا بشكل أساسي الشباب في المدارس الثانوية والجامعات في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. والبرامج الوثائقية التي بثتها ١٢ محطة تلفزيونية محلية في البوسنة والهرسك حول الأنشطة القضائية في يوغوسلافيا السابقة والتعمير بعد انتهاء النزاع، فضلا عن الأحداث الثقافية، فائقة الأهمية على صعيد تعزيز المصالحة.

ومع أنّ الجميع يدركون الدور الهام الذي يؤديه الشهود في الإدلاء بتجارهم، فإنّ هؤلاء الأشخاص يواجهون صعوبات جمّة، ولا سيما أولئك الذين عانوا الفظائع. لذا، فإنهم بحاجة إلى دعم متعدد الأوجه، بما يشمل الدعم النفسي.

ويسرنا أن نلحظ الجهود المبذولة من المحكمة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والانتقال إلى الآلية. وإننا نرحب بنقل المهام الإدارية للمحفوظات والسجلات من المحكمة إلى الآلية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ وبالتعاون المحلي بين المحكمة وفرع لاهاي من الآلية، وفقا لأحكام القرار ١٩٦٦(٢٠١٠)، أثناء فترة وجودهما المشترك؛ وبالدعم الذي يقدمه قسم الشؤون القانونية التابع للمحكمة في المفاوضات على اتفاق المقرّ مع البلد المضيف.

أخيرا، ينبغي أن يكون مفهوما أنه لن يمكن التغلب على الصعوبات التي تواجهها المحكمتان والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة إلاّ من خلال الحوار المتواصل بينها.

ولا يمكنني أن أختتم بياني بدون توجيه التحية إلى سفير غواتيمالا وفريق عمله على جهودهما وكفاءتهما المهنية الجديرة بالثناء في قيادة الفريق العامل المعني بالمحكمتين الدوليتين.

السيد لي زينهوا (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة على تقديم البيانين التفصيليين والإحاطات الإعلامية بشأن تنفيذ استراتيجيتي انجاز المحاكمات للمحكمتين الدوليتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وفيما يتعلق بأعمال كلتا المحكمتين وآليتيهما لتصريف الأعمال المتبقية خلال الشهر الماضي، أود أن أقول التالي.

أولا، يسرنا انه أحرز تقدم في أعمال كلتا المحكمتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة خمسة أحكام. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حكما استئنافيا بشأن إحالة القضايا إلى رواندا. واتخذت كلتا المحكمتين خطوات لتعزيز استراتيجيتي انجاز المحاكمات. ونقلت أغلبية المهام القضائية ومهام الطعون إلى فرع رواندا لآلية تصريف الأعمال. وبدأ فرع محكمة يوغسلافيا السابقة لآلية تصريف الأعمال مزاولة أعماله اعتبارا من ١ تموز/يوليه. ونحيط علما بتلك التطورات مع التقدير.

ثانيا، نشير إلى انه بالرغم من التقدم الذي أحرزته كلتا المحكمتين، لا تزال هناك حالات تأخير لا داعي لها في إجراءاتهما. فقد ظلت فرادى القضايا تؤجل لفترة تصل إلى ستة أشهر بسبب المسائل المتعلقة بالترجمة مما يضر بمبدأ استراتيجية انجاز المحاكمات.

ثالثا، ترى الصين انه ينبغي التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة. ونناشد المحكمتين اتخاذ المزيد من الخطوات الحثيثة للتعجيل بأعمالهما. ونشيد بإحالة كلتا المحكمتين للقضايا إلى المحاكم الوطنية ذات الصلة. ونأمل من المحكمتين وآليتيهما لتصريف الأعمال متابعة الإجراءات القضائية المحلية وتقديم المساعدة الضرورية وتزويد مجلس الأمن بصورة منتظمة بالمعلومات المستجدة عن التقدم المحرز.

رابعا، نشير أيضا إلى الصعوبات والتحديات التي لا تزال المحكمتان تواجهانها في أعمالهما، مثل إعادة توطين الأشخاص الذين بُرِّئت ساحاتهم والأشخاص الذين أفرج عنهم. ومما يخالف روح العدالة التريهة تجاهل حقوق الإنسان الأساسية لهؤلاء الأشخاص. وإضافة إلى ذلك، فان محكمة رواندا مسؤولة أيضا عن تعقب المتهمين الفارين وتقديمهم إلى العدالة. ولذلك ندعو البلدان المعنية إلى مواصلة التعاون مع المحكمتين.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير روزنتال، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. ففي العامين الماضيين، قدمت غواتيمالا توجيها ممتازا للفريق العامل في ظل قيادته المقتدرة. ونحن نشيد به وبفريقه ونعرب لهم عن امتناننا.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشارك الشعور بالأسى العميق لوفاة نيلسون مانديلا، الشخصية السياسية الرائدة، الذي ربط العالم كله بينه وبين الإحساس بالعدالة والحرية.

ونشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما بشأن التقدم المحرز في الإجراءات القضائية ومهمة إنهاء أنشطة المحكمتين.

ونود أن نبدأ بياننا بتقديم التهنئة إلى توغو على التعيين مؤخرا لمرشح من ذلك البلد، هو السيد كوفي أفاندي، القاضي السادس عشر في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. ونأمل، على النحو المبين حينما اقترحت مسألة تعيين قاض إضافي، أن يشارك بفعالية في أعمال المحكمة وان يساعد عمله، بالنظر للعدد الكبير للقضايا، في تعزيز فعالية دائرة الاستئناف، تمشيا مع وجهة نظر رئيس المحكمة الواردة في الطلب ذي الصلة المقدم إلى مجلس الأمن.

وننتظر باهتمام إصدار الأحكام في قضية شيشيلي في الدائرة الابتدائية، وفي قضيتي شاينوفيتش وآخرين وجورجفتش، في دائرة الاستئناف، وهي، كما نعلم، قد أجلت لعدد من الأسباب الإجرائية. ونتابع بشكل وثيق دراسة سير تلك القضايا التي استمرت طويلا ونأمل أن ينظر فيها بصورة موضوعية.

وللأسف، توجد صعوبات مستمرة فيما يتعلق بالقضايا المعروضة على كلتا المحكمتين. ولا يزال بطء أعمال الترجمة يؤدي إلى حالات تأخير طويل في الإجراءات القانونية. وفيما يتعلق بترجمة الحكم في قضية برليتش وآخرين، الصادر في أيار/مايو، أرجأت المحكمة العمل لفترة عام، مبررة التأخير بكبر حجم القضايا المعروضة عليها. وكانت مسألة الترجمة نفسها السبب الجذري والتأخير الكبير في قضية بوتاري للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حيث استغرقت ترجمة المواد وقتا طويلا بشكل مفرط، أي، من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣. ونناشد رئيسي المحكمتين إيلاء اهتمام وثيق لتلك المشكلة. وتحظى المحكمتان بالإمكانيات المالية لتسوية المسألة، بما في ذلك بتنفيذ خطة للاستعانة بمصادر خارجية.

ولا بد أن نذكر أيضا مشكلة أخرى يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إعاقة إغلاق محكمة رواندا في الإطار الزمني المحدد، وهي تحديدا، إعادة توطين الأشخاص الذين برأت المحكمة ساحاتهم في بلدان تنعم بالأمن. ونحن نتفهم الأهمية الإنسانية لتلك المهمة ونؤيدها. ومع ذلك، يجب ألا تكون سببا في تأجيل إغلاق محكمة رواندا. وأنشئت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين من أجل تسوية تلك المسائل. وتلك هي الهيئة ذاتها التي ينبغي أن تنقل إليها المهمة بطريقة حسنة التوقيت. ونرى انه لا توجد أي قيود قانونية في ذلك الصدد. ونشير إلى تأكيدات رئيس محكمة رواندا ومدعيها العام على استعدادهما للاضطلاع بنقل تلك المسألة إلى آلية تصريف الأعمال بنهاية عام ٢٠١٤.

وبشكل عام، نود أن نؤكد مرة أخرى على أن ممارسة إطالة أمد الإجراءات القانونية تخالف النص الوارد في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، أي، التخفيض السريع لأعمال المحكمتين. وتؤدي حالات التأخير إلى تقويض الاهتمام بالعدالة الدولية وهي مكلفة للمجتمع الدولي. وهي تسبب، في جملة أمور، زيادة العبء المالي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونؤكد على التزامنا بذلك القرار.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تعازينا في المناسبة الحزينة لوفاة زعيم جنوب أفريقيا العظيم، السيد نيلسون مانديلا.

وفي هذه الجلسة، يشعر وفد بلدي بالامتنان للرئيسيين والمدعيين العامين للمحكمة الجناية الدولية لرواندا والمحكمة

الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على الإحاطات الإعلامية التي قدموها. كما نشكر السفير روزنتال ممثل غواتيمالا على القيادة المتميزة التي أدار بها أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني المحكمتين الجنائيتين خلال العامين الماضيين. وبإنشاء المحكمتين الدوليتين قبل عقدين من الزمان، بدأت حقبة جديدة للعدالة الجنائية الدولية. ومضى ٢٠ عاما منذ إنشاء محكمة رواندا، في حين ستصل محكمة يوغسلافيا السابقة إلى تلك المرحلة في عام ٢٠١٤. وكلتا المحكمتين ظلتا مفيدتين في مكافحة الإفلات من العقاب وفي وضع سوابق قانونية دولية رئيسية. ونحن على ثقة بان آلية تصريف الأعمال المتبقية ستواصل المحافظة على المستوى الرفيع الذي حددته المحكمتان.

وإذ تقترب أعمال المحكمتين من الاختتام، على الدول الأعضاء مواصلة تقديم المساعدة في هذه المرحلة البالغة الأهمية. ونشيد بكون محكمة رواندا أنجزت حجم أعمالها بشأن جميع الأشخاص المتهمين البالغ عددهم ٩٣ شخصا على مستوى المحاكمات الابتدائية قبل نهاية عام ٢٠١٢ ونحن نتطلع إلى انجاز المحكمة للطعون المعلقة بحلول الموعد المتوقع في عام ٢٠١٥. ونتوقع أن يساعد تعيين السيد مانديايي نيانغ ممثل السنغال في تسهيل أعمال الاستئناف لكلتا المحكمتين. كما ندعم جهود محكمة رواندا لاستبقاء مسألة نقل الأشخاص الذين برئت ساحاتهم إلى أماكن أخرى والأشخاص الذين قضوا بالفعل فترة أحكامهم. ونأمل بإيجاد حل فعال وفي الوقت المناسب لتلك المشكلة.

وتواجه محكمة يوغسلافيا السابقة تحديات عديدة، بما في ذلك تأخر إلقاء القبض على الفارين وتناقص الموظفين. ومن ضمن المسائل التي تحدث آثارا على المحكمة تأخر أعمالها للاستئناف، التي يقدر أن يتأخر انجازها حتى منتصف عام ٢٠١٧. ونناشد المحكمة بذل قصارى جهدها لانجاز أعمالها في الوقت المناسب بدون التضحية بمبادئ العدالة.

ومع أخذ أهمية الالتزام بالأطر الزمنية في الاعتبار، نأمل أن يساعد انتخاب السيد كوفي أفاندي، التوغولي الجنسية، الجهود المبذولة للانتهاء من القضايا المتبقية على وجه السرعة. وفي هذا السياق، نتوقع أيضا النظر على النحو الواجب في طلبات التمديد المقدمة من القضاة في محكمة يوغوسلافيا السابقة.

ونرحب بمشاركة آلية تصريف الأعمال المتبقية في العديد من الأنشطة القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويشمل ذلك إجراءات الاستئناف في قضية أوغسطين نغيراباتواري. وهذه الأنشطة دليل على أن الآلية تمضي جيدا في طريقها نحو الوفاء بولايتها. واعتقال ومحاكمة الأشخاص التسعة الذين لا يزالون هاربين من المحكمة الدولية لرواندا لا يزالان يمثلان أولوية قصوى بالنسبة للآلية. ونشجع الاستمرار في الجهود لتعقب الهاربين وضمان تعاون الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وختاما، نود أن نؤكد على أن المحكمتين قد أسهمتا إسهاما كبيرا ودائما في تطوير العدالة الدولية. وأثرى عملهما القانون الإنساني الدولي وأدى إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وتلتزم جمهورية كوريا التزاما ثابتا بتوفير الدعم المستمر لضمان وفاء المحكمتين بولايتيهما الهامتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر الرئيسين ميرون ويونسن والمدعين العامين جالو وبراميرتز على بياناتهم.

في هذا العام، احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والحوار السياسي يمضي قدما في المنطقة تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وقد قامت المحكمة بدورها

كاملا في هذه التطورات. ومن المؤكد أن كل شيء ليس مثاليا. وقد أشار المدعي العام براميرتز في وقت سابق إلى الأشخاص المفقودين. والخطاب السياسي وإنكار وقوع بعض الجرائم وغياب التعاون الإقليمي في تقديم المجرمين ذوي الأهمية المتوسطة إلى العدالة تظل جميعها مسائل مثيرة للقلق. ولكن الاتفاق التاريخي الموقع في ١٩ نيسان/أبريل بين صربيا وكوسوفو، والذي أُبرم برعاية الاتحاد الأوروبي، يهيئ سياقا يبشر بالخير بالنسبة للاستقرار في المنطقة ومستقبل شعوبها والآفاق الأوروبية لكلتا الدولتين. ومن المنتظر أن يجعل الحوار السياسي والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب طي صفحة الصراعات في يوغوسلافيا السابقة نهائيا أمرا ممكنا.

ومحكمة يوغوسلافيا السابقة تتعامل مع مسائل شديدة التعقيد، وهو ما يفسر التأخيرات في الجدول الزمني. ونأمل أن تنتهي المحكمة من أنشطتها بأسرع ما يمكن، مع ضمان عدم تقويض أي شيء لقدرتها على إقامة العدل.

تحل في عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية العشرون لواحدة من أحلك الفترات في تاريخنا الجماعي، ألا وهي، الإبادة الجماعية في رواندا. وتخليدا لذكرى الضحايا وباستحضار إرادتنا المشتركة، نأمل أن نرى منطقة البحيرات الكبرى وقد خرجت من دوامة العنف نهائيا. وبخصوص عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، آمل أن يكون بوسعي تقديم بعض الأخبار السارة للمحكمة بخصوص القضيتين اللتين تنظر فيهما المحاكم الفرنسية. فقد صدرت لوائح اتهام بحق كل من السيد بوسيباروتا والسيد مونيشياكا والسلطات الفرنسية تكرس كل اهتمامها للمسائل التي أثارتها المحكمة بشأن هذه الإجراءات.

والآن وبينما توشك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إنهاء أنشطتها، ينبغي أن نظل يقظين. فلا يزال ثلاثة هاربين رفيعي المستوى – فيليسيان كابوغا، أوغسطين بيزيمانا، بروتايس مبيرانيا – مطلقي السراح والقبض عليهم يمثل أولوية. وستتولى آلية تصريف الأعمال المتبقية محاكمتهم بمجرد اعتقالهم. ويجب أن نضمن تزويد الآلية بموارد كافية لإكمال هذه المهمة بنجاح.

وتعاون الجميع مع محكمة رواندا أمر واجب، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المهم أن يُذكر المجلس الجميع بهذا الواجب. وبخصوص تقديم المساعدة للمحكمة، لا يزال نقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم أو قضوا مدة عقوبتهم شاغلا رئيسيا. وفرنسا كانت أول بلد يستقبل عددا من الأفراد على أراضيه بناء على طلب المحكمة. ونأمل أن يقبل المزيد من الدول هؤلاء الأشخاص على أراضيها.

لقد وضعت المحكمتان العدالة في صلب اهتماماتنا. وشرعت المحكمة الجنائية الدولية، وهي دائمة وعالمية، بالفعل في مسعى إقامة العدل. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية اعتقلت قبل أسبوعين شخصا مشتبها به من قبل المحكمة الجنائية الدولية ونقلته إلى لاهاي. وهذه علامة مشجعة.

وأشير أيضا إلى السياسة الحازمة التي يتبعها الأمين العام، حفاظا على العدالة وحقوق الإنسان، والتي تستبعد أي اتصالات مع الأشخاص المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية. وقد أصدر تعليمات لوسطائه بعدم النظر في منح العفو أو الحصانة لمرتكبي الجرائم الخطيرة. وهو يفعل الكثير لتعزيز أثر العدالة الدولية. ونشيد بنشاطه في هذا الصدد، جنبا إلى جنب مع نشاط السيد سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية.

أخيرا، انضم إلى المتكلمين السابقين في شكر سفير غواتيمالا، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وفريقه بالكامل. وإلى جانب قيادته للفريق العامل، فإن السفير غرت روسينتال يمثل داعية مفوها ومثابرا

داخل المجلس في ما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب ودور المحاكم والأهمية التاريخية لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل كرواتيا.

السيد ميدان (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر.

نود أيضا الانضمام إلى المتكلمين السابقين في التعبير عن حزننا لوفاة القائد العظيم، السيد نيلسون مانديلا، في جنوب أفريقيا.

وأود أن أبدأ بالترحيب برئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ميرون، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي يونسن، وكذلك بالمدعين العامين براميرتز وجالو. ونشيد بعملهم الهام. وكرواتيا تقدر تقاريرهم الشاملة عن أعمال المحكمتين وحالة القضايا المعروضة عليهما والتدابير المتخذة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتضيف تلك الوثائق إلى حجم العمل الفني لمحكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا وإرثهما.

بعد أكثر من ٢٠ عاما من إنشاء محكمة يوغوسلافيا السابقة، يمكن إجراء تقييم شامل لأنشطتها وبشكل عام لإنجازاتها. وهناك فرصة أيضا لاستقاء دروس هامة وتطبيق هذه المعرفة التجريبية الهامة في سبيل مواصلة تطوير العدالة الجنائية الدولية. ونرى أن إنشاء المحكمتين وعملهما قد غيرا بصورة أساسية مشهد العدالة الجنائية الدولية ومهدا الطريق أمام إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وقد نادت كرواتيا بإنشاء محكمة يوغوسلافيا من البداية تماما. وكان نعتقد آنذاك، مثلما نعتقد اليوم، أن هذا أمر ذو أهمية قصوى لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب، بغض النظر عن أسباب وطابع الصراع المحدد الذي وقعت الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في سياقه.

وكرواتيا ترحب بالنتائج التي حققتها محكمة يوغوسلافيا حتى الآن. ومع ذلك، فإن عمل المحكمة لم ينته بعد. فبعض الأشخاص الذين يتحملون الجانب الأكبر من المسؤولية عن المجزرة والوفيات والمعاناة لا يزالون ينتظرون النطق بالحكم ضدهم. ونلاحظ بارتياح التقييم الدقيق والإيجابي تماما في تقرير المدعي العام للمحكمة لتعاون كرواتيا مع مكتب المدعي العام والمحكمة. ويُنبئ ذلك الجزء من التقرير، رغم اقتضابه، بالكثير عن تعاون كرواتيا ودعمها، الأمر الذي لا يدع أي مجال مهما صغر للشك أو التردد. وأؤكد للأعضاء أن كرواتيا ستواصل تعاونها وتقديم دعمها الكامل للمحكمة.

هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها كرواتيا في مناقشة لمجلس الأمن بشأن محكمة يوغوسلافيا السابقة بصفتها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب العديد من الإنجازات الأخرى، فإن عضويتنا قد تحققت من خلال التعاون الكامل مع المحكمة ونتيجة للإصلاحات الهامة في قطاعنا القضائي الوطني، بما في ذلك إنشاء دوائر متخصصة لجرائم الحرب في محاكم معينة. وكرواتيا كانت أول بلد في تاريخ توسع الاتحاد الأوروبي يتعين عليه استيفاء معايير عديدة في بنود التفاوض بشأن القضاء والحقوق الأساسية، والتي كان من أهمها التعاون مع المحكمة والنظر في جرائم الحرب في المحاكم المحلية. وأنا فخور بالقول إننا حققنا نجاحا لافتا.

وقد تكلمت كرواتيا بالتفصيل حول هذا الموضوع في مرات عديدة، مشيدة بعمل المحكمة ومنتقدة إياه في بعض الأحيان أيضا، لذلك لن أكرر موقفنا المعروف جيدا.

أود أن أقول إن النتائج التي تحققت وإرث المحكمة البعيد المدى لا تعني بل لا يمكن أن تعني عدم وجود مجال لتحسين عملها. في هذا السياق، مما يخطر على البال الإجراءات

القضائية التي طال أمدها ويجري انتقادها في أغلب الأحيان، والتي تقوض في بعض الحالات الغرض منها.

إن تحقيق العدالة في وقت متأخر أفضل قطعا من عدم تحقيقها على الإطلاق، ولكن تداخلت حالات التأخير هذه مع توقعات الضحايا الذين يتوقون إلى تحقيق العدالة. وللمتهم على قدم المساواة، الحق في محاكمات لا تتسم بالعدالة فحسب، بل تستمر لفترة زمنية معقولة أيضا. كما يمكن للمرء القول أيضا بأن إدخال تعديلات على النظام الداخلي للمحكمة لم يسهم دائما في تحقيق الضمانات القانونية، ولا في وضوح الإجراءات وبساطتها. وهذه هي الدروس المستفادة التي ينبغي لنا استخدامها بعناية فيما يخص التطوير المستقبلي للقانون الدولي.

ويمثل تعزيز التعاون الإقليمي في مجال جرائم الحرب وما يتصل بها من مسائل، أحد أهم ما خلفته المحكمتان من إرث. وتقف كرواتيا على أهبة الاستعداد لمواصلة التعاون المتبادل في هذا المجال، وفقا لمبادئ القانون الجنائي الدولي المقبولة بشكل عام، مع الاحترام الكامل للصلاحيات والاختصاصات القضائية الوطنية ذات الصلة.

والقول بأنه لا يمكن أن يكون ثمة عدالة حقيقية بدون سلام، ولا سلام بدون عدالة هو حقيقة بديهية تم التوصل إليها بشق الأنفس. وما يهم في نهاية المطاف، عند إجراء التحليل النهائي هو الأثر الطويل الأجل الذي خلفته أعمال المحكمتين ميدانيا وإرثهما في البلدان المعنية. ويمثل إرساء مساءلة فردية تقوم على وقائع يمكن التحقق منها قضائيا أداةً هامة جدا في عملية المصالحة. ومع ذلك، لا يمكن للمحكمتين الدوليتين القيام بهذه العملية لوحدهما. إذ بوسعهما إرساء الأساس، ولكن الوصول بعملية المصالحة إلى نهايتها أمر يتوقف على المجتمعات.

في الختام، أود أن أختتم كلمتي بالإشادة مرة أخرى بعمل المحكمة الهام والقيّم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب ببالغ الأسى عن خالص تعازينا لشعب جنوب أفريقيا وزملائنا في بعثة جنوب أفريقيا. ونقف معهم جنبا إلى جنب في هذه اللحظة من الخسارة الفادحة.

قبل أن أبدأ بياني، أود أن أتقدم بالتهنئة لسعادة السيد جيرار أرو، سفير فرنسا، والوفد الفرنسي على توليهما رئاسة المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح. كما أشكر السيد ليو جيياي، سفير الصين، على نجاحه في إدارة دفة مداولات المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونعرب عن بالغ تقديرنا لغواتيمالا على عملها الشاق وقيادتها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

أود أن ابدأ بالترحيب برئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعِييهما العامين، وأشكرهم على التقريرين اللذين درسناهما باهتمام كبير.

بادئ ذي بدء، أود أن أشير إلى أنه ما برح تعاون جمهورية صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة يقوم على الاستمرارية، ويتواصل بلا عراقيل وعلى مستوى عال جدا. وجرى تأكيد هذه الحقيقة أيضا في التقارير الأخيرة لرئيس المحكمة ومدعيها العام، حيث ورد فيها أنه لم يعد ثمة المزيد من الفارين، وأنه وبوجه عام، أبدت صربيا المزيد من العناية بتجهيز طلبات الحصول على المساعدة من مكتب المدعي العام.

وانطلاقا من عزم صربيا الإسهام في تحقيق السلام والمصالحة على الصعيد الإقليمي، فضلا عن استعدادها لمواصلة التعاون بشكل بناء مع المحكمة الجنائية الدولية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بالنتائج الملموسة التي تحققت في بلدي من خلال تعاونه مع المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي تم تأكيده أيضا هذه المرة في تقرير رئيس المحكمة والمدعي العام المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/٢٠١٣/٤٦٣)، بنفس القدر الذي تم تأكيده في الفترات السابقة المشمولة بالتقارير.

ولا توجد أي طلبات للمساعدة لم يبت فيها أو فات موعدها، وتم تنفيذ أوامر الحضور في الوقت المناسب، وكذلك تم تنفيذ أحكام المحكمة وترتيب المقابلات مع الشهود بدون صعوبة وبلا تأخير. وعلى هذا النحو، أثبت بلدي أنه ليس ملتزما بالتقيد بتعهداته الدولية على نحو جاد فحسب، ولكنه أيضا ملتزم بالإسهام في تحقيق العدالة الدولية والمصالحة الإقليمية من خلال اتخاذ كل خطوة بحسن نية.

وتجسد الأمثلة والنتائج الملموسة تعاون صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأفضل طريقة ممكنة. وفي هذا المقام، سأورد بضعا منها.

قامت صربيا في تموز/يوليه ٢٠١١، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يخص نقل جميع المتهمين. واستجابت صربيا لـ ٣ ٣٥٠ طلبا للمساعدة وردت من مكتب المدعي العام أو هيئة الدفاع فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المحفوظات والوثائق والشهود. ولا يجري حاليا سوى تجهيز الطلبات التي قدمت مؤخرا. ولم يتم رفض أي طلب للحصول على مساعدة من مكتب المدعي العام أو هيئة الدفاع يتعلق بإمكانية الوصول إلى المحفوظات، وفي الوقت نفسه تمت الموافقة على الإعفاءات لجميع الشهود الذين طلب منحهم ذلك. وأتاح هذا المجال أمامهم للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفقا للبيانات المستقاة من مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا، فقد حوكم ٤١٠ أفراد صدرت في حقهم لوائح اتهام بارتكاب جرائم جنائية بموجب القانون الدولي الإنساني، في محاكم جمهورية صربيا.

وأبدت صربيا بطريقة يمكن التثبت منها التزامها الكامل بالسعي إلى التوصل إلى الحقيقة بشأن الجرائم التي ارتكبت خلال النزاعات المسلحة في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وبتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة لمحاكمتهم على الجرائم، بصرف النظر عن جنسيتهم أو جنسية الضحايا.

ويرى بلدي أن لمجلس الأمن، الذي وفر قراره الأساس لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، دورا هاما للغاية ومسؤولية في ضمان حياد المحكمة، واحترام القوانين والمعايير القانونية الدولية الأساسية وفيما يخص القضاء على جميع أشكال التسييس والنزعة الإرادية في عمله.

في هذا السياق، أود أن أوجه انتباهكم إلى قضية فويسلاف شيشيلي، الذي يمثل استمرار سجنه لما يقرب من ١١ عاما دون صدور حكم قضائي في حقه، انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية والقيم الحضارية. وتتعارض مدة الاحتجاز في هذه الحالة مع أحكام عهد الأمم المتحدة الخاص بالحقوق السياسية والاقتصادية، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. تنص الوثيقتان الدوليتان على توفير محاكمة نزيهة وعلنية في غضون ”فترة زمنية معقولة“ وعلى الرغم من أن مصطلح ”فترة زمنية معقولة“ يمكن أن يفسر بصورة فضفاضة ويختلف من قضية إلى أخرى، لا يمكن أعتبار مضي إحدى عشرة سنة فترةً معقولة من الزمن. كما نعتقد أيضا أن احتجاز شخص دون صدور حكم من الدائرة التمهيدية هو بمثابة إنكار لقرينة البراءة.

إننا مقتنعون بأن القضية لا تخدم سمعة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وينبغي اتخاذ تدابير ملموسة على وجه السرعة من أجل تخطي الطريق المسدود القانوني والإجرائي الذي وصلت إليه القضية.

مع الأخذ في الاعتبار أن صربيا ملتزمة التزاما راسخا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وأن ٢٠ عاما قد انقضت منذ إنشائها، أود أن أشير مرة أخرى إلى أن بلدي يعلق أهمية كبيرة على المبادرة الداعية إلى السماح لأولئك الأشخاص الذين أدانتهم محكمة لاهاي بقضاء مدة العقوبة في الدول التي انبثقت من إقليم يوغوسلافيا السابقة.

وانطلقت المبادرة بدافع رغبة صربيا في تحمل المسؤولية عن مواطنيها الذين يقضون أحكاما، وعن أشخاص آخرين أدانتهم المحكمة، وكذلك من اعتقادها بأن الغرض من العقاب، الأمر الذي يعني، من بين أمور أخرى، إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المدانين، لا يمكن أن يتحقق إذا قضوا مدة عقوبتهم في بلدان بعيدة حيث لا يفهمون لغتها ولا يتكلمونها، وعندما تُخفض الزيارات العائلية والاتصالات إلى الحد الأدنى.

ومع ذلك، ليس لدى الدول التي انبثقت عن إقليم يوغوسلافيا السابقة اليوم إمكانية إبرام اتفاقات مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن قضاء الأحكام، على الرغم من أن الرئيس ميرون قال في تقريره إنه ينبغي إبرام اتفاقات إضافية، إلى جانب ١٧ اتفاقا قائما من أجل إنجاز ولاية المحكمة الجنائية الدولية بنجاح.

في هذا السياق، أود أن أذكر بأن صربيا قد طلبت منذ عام ٢٠٠٩ التوقيع على اتفاق من هذا القبيل مع المحكمة الجنائية الدولية. وسعت منذ البداية، بنشاط كبير لتعزيز هذه المبادرة. وخاطب المسؤولون الصربيون الأمم المتحدة والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عدد من المناسبات. وللأسف، لم يحرز أي تقدم لأن هذه المسألة لا تزال رهن توصية الأمين العام إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٣، التي تنص على ما يلي ”ينبغي أن يجري تنفيذ الأحكام خارج أراضي يوغوسلافيا السابقة.“ وبينما كان هذا الموقف مبررا في أيار/مايو ١٩٩٣ في وقت الحرب في يوغوسلافيا السابقة، من الواضح أن الحالة قد تغيرت وفقدت أهميتها منذ وقت طويل.

ونتائج التعاون القائم منذ سنوات طويلة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة يدل على أن بلدي يأخذ هذه المسألة على محمل الجد وأنه مستعد لقبول الإشراف الدولي على إنفاذ الأحكام ولتقديم ضمانات واضحة بأنه لن يطلق سراح الأشخاص المدانين بموجب إفراج مشروط بدون قرار صادر عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، أو الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أو أي جهاز أو هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة، التي ستتولى المسؤولية عن هذه المسألة في المستقبل.

وأود أن أذكر أيضا أنه، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقعت جمهورية صربيا اتفاقا بشأن تنفيذ الأحكام الجنائية مع المحكمة الجنائية الدولية. ويجوز، بموجب الاتفاق، أن يقضي الأشخاص الذين تدينهم المحكمة بتهمة ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية مدة عقوبتهم في صربيا. وبلدي هو أول بلد في جنوب شرق أوروبا يوقع ذلك الاتفاق، وكانت البلدان الوحيدة التي وقعت مثل ذلك الاتفاق في وقت سابق هي أستراليا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وبريطانيا العظمى والنمسا. وأود، مرة أخرى، أن أعرب عن أمل بلدي في أن يولي مجلس الأمن اهتمامه الكامل لهذه المبادرة ويمكن المدانين أمام المحكمة من قضاء مدة عقوبتهم في صربيا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد استعداد صربيا واهتمامها بمعالجة مسألة محفوظات المحكمة الجنائية

الدولية ليوغسلافيا السابقة. وأطلعنا مجلس الأمن على موقفنا الرسمي في هذا الشأن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وبلدي على استعداد للمشاركة بنشاط في جميع المناقشات في المستقبل ومواصلة التعاون مع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بشأن هذه المسألة. وصربيا مستعدة أيضا، كما كانت في الماضي، للوفاء بالتزاماتها المترتبة عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

في الختام، أود أن أشير مرة أخرى إلى أن صربيا ملتزمة بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار والمصالحة على الصعيد الإقليمي. ومع ذلك، وفي إطار ذلك الالتزام، يكتسي السعي إلى تحقيق العدالة والإنصاف واحترامهما أهمية حيوية. ويضطلع النظام القضائي الدولي بدور رئيسي في العملية، ومن واجب المحكمة تقديم إسهام بضمان الاحترام الكامل للقواعد الدولية، وحقوق الإنسان والحق في محاكمة عادلة ودفاع منصف. وتأثير المحكمة وأحكامها ملموس بشكل كامل داخل الحدود الإقليمية والوطنية على السواء. ولا يقل تحقيق العدالة أهمية عن إرساء الفرق بين العدالة والانتقام مجددا، إذ يبعث المفهومان برسائل اجتماعية وسياسية مختلفة بشكل أساسي إلى مجتمعاتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، بالنيابة عن بلدي، البوسنة والهرسك، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن خالص التعازي لشعب جنوب أفريقيا في وفاة القائد العظيم، الإنسان ورمز الكفاح من أجل تحقيق العدالة وحقوق الإنسان، السيد نيلسون مانديلا.

وأود أن أرحب برئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا والمدعيين العامين لديهما ونعرب عن امتناننا للتقريرين والإحاطات الإعلامية التي قدموها في جلسة اليوم. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للبعثة الدائمة لغواتيمالا لرئاستها وقيادتها الناجحة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وتعتبر المحكمتان بمثابة تذكير دائم بأنه ليس هناك إفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة. وفي ضوء ذلك، يعد النجاح في إنجاز لأعمال ومهام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ضرورة لتحقيق السلام المستدام والمصالحة.

والمحكمتان المخصصتان ليوغسلافيا السابقة ورواندا من المعالم البارزة في تطوير القانون الجنائي الدولي. وأثبتت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن الجرائم ضد الإنسانية لا ترتكب خلال النزاعات المسلحة فحسب، بل أثناء عدم وجودها أيضا. وبالتالي، قدم أولئك الذين لم يكونوا أفرادا في القوات المسلحة للعدالة لتورطهم في انتهاك الأعراف والقوانين الدولية.

وعلى مر التاريخ، كانت النساء في كثير من الأحيان ضحايا للاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي في النزاعات والحروب. وفي الوقت الحاضر، فإن توثيق الوقائع المتعلقة بالعنف الجنسي اليوم أفضل من أي وقت مضى في التاريخ. وقد أسهمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تصنيف الاعتداء الجنسي بوصفه جريمة ضد الإنسانية، وهكذا أصبح الاعتداء الجنسي جزءا لا يتجزأ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأسهمت القاضيات والنساء في المناصب العليا في مكاتب المدعين العامين بشكل كبير في المقاضاة الفعالة لقضايا العنف الجنسي ضد النساء. وبشكل عام، بعثت المحكمتان

رسالة قوية بمنع الجريمة إلى جميع من ارتكبوا الجرائم ضد الإنسانية، بغض النظر عن مناصبهم.

ويجب أن يمنع العقاب من البداية ظهور المؤامرات لارتكاب الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم ضد السلام والجرائم الخطيرة الأخرى. وندعم الجهود الرامية إلى مواءمة العقوبات بالسجن مع قواعد حقوق الإنسان. بيد أننا نؤكد أنه لا ينبغي أن تشكك الطريقة التي تنفذ بها الأحكام بالسجن في معنى العقوبة.

وبالنظر إلى أن المحكمة ستستكمل ولايتها قريبا، ينبغي أن تحال الدعاوى المتعلقة بجرائم الحرب إلى النظم القضائية الوطنية. ولا يرقى الشك إلى التزامنا بالتحقيق والملاحقة القضائية ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب بشكل مناسب. ونبذل جهودا إضافية لزيادة عدد القضايا المنجزة على مستوى الدولة والكيان.

وبينما يضطلع التعاون الإقليمي أيضا بدور هام، نحن على يقين من أن البروتوكول بشأن تبادل الأدلة والمعلومات المتعلقة بجرائم الحرب الموقع بين مكتبي المدعين العامين في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا سيكون بمثابة قوة دافعة نحو تعزيز الاتصالات وتوطيد التنسيق بين المكتبين. ويظل بلدي يكرس جهوده في تعزيز أوجه التعاون الإقليمي وزيادته، نظرا لأنه يصب في المصلحة المشتركة للبلدان في المنطقة كذلك.

ومن أجل الحفاظ على الوثائق المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، اقترحنا أن يكون مقر مركز المعلومات في البوسنة والهرسك. وسيخدم المركز الأجيال المقبلة وسيكون تذكيرا دائما بأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لا ينبغي أبدا أن تتكرر.

ومن الأهمية بمكان النجاح في تحقيق استراتيجية الإنجاز لدى المحكمة ونقلها إلى الآلية الدولية. ونرحب بقرار أن يتضمن موظفو الآلية الدولية أشخاصا من بلدان منطقة غرب البلقان، من بين بلدان أخرى. ومع ذلك، نحن مندهشون ونأسف كثيرا لأنه في الوقت الحالي لن يكون هناك موظفون من البوسنة والهرسك. ونعتقد أن هذه المسألة تستحق المزيد من النظر بروح الأمم المتحدة وممارستها الجيدة وشموليتها.

وأخيرا، لم يكن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تجربة عشوائية، بل جاء نتيجة لجهود المجتمع الدولي في مجال تعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبعد التجارب المأساوية التي شهدتها يوغسلافيا السابقة ورواندا، نحن بحاجة إلى الإسهام في إنشاء نظم قانونية دولية من شأنها أن تتمكن من معاقبة المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بغض النظر عن رتبة الأشخاص أو مركزهم. ونأمل في توسيع نطاق تجربة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أعمال المحكمة الجنائية الدولية. ونعلم أنه من الصعب تحقيق المثل الأعلى للعدالة، ولكن يجب ألا نتوقف أبدا عن المحاولة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.